2. الفقر والتقدم المشترك والرفاهية الشخصية في العراق

على امتداد المدة التي تغطي الاعوام 2007 لغاية 2012، شهد الناتج المحلي الاجمالي للعراق نمواً بمعدل تراكمي يفوق نسبة الـ40% ، وبمعدل 7% سنوياً بين عام 2008 و 2012. في الوقت نفسه زاد السكان في العراق بما يقارب 4 مليون نسمة او بمعدل سنوي مقداره 2.5 الى 3.0 في المائة. مع هذا فان نصيب الفرد من الاستهلاك وهو الاساس في مقياس الفقر شهد نمواً بمعدل يقارب الـ 1.75 في المائة سنوياً ، او بحسب الاصطلاح التراكمي ، بـ 9 في المائة فقط على امتداد الخمس سنوات. لم تترجم المعدلات المرتفعة للناتج المحلي الاجمالي للنمو الى نمو استهلاكي متناسب بالحجم والدرجة وكان النمو الاستهلاكي قد شهد توزيعاً غير متساو عبر نسبة السكان وعبر مناطق العراق. ان الاستهلاك في التقسيم الخمسي الاعلى، وهي اعلى 60 في المائة من التوزيع الاستهلاكي، شهد نمواً بشكل اسرع من التقسيم الخمسي الادنى، وكان النمو الاستهلاكي اسرع في المناطق الريفية منه في المناطق الحضرية، وشهد النمو الاستهلاكي نمواً ابطأ في بغداد وكردستان نسبة الى بقية اجزاء العراق. بالمجمل شهدت معدلات حجم الفقر انحداراً من 23.6 في المائة في 2007 الى 19.8 في المائة في 2012 ، وهي انحدار مقداره 3.8 نقطة مئوية.

يعد الفقر اعلى بشكل ملحوظ بين الاسر الاكبر في العراق والتي يعيلها اشخاص ذوي مستوى تعليمي بسيط، ويتفاوت الفقر بحسب قطاع التوظيف بالنسبة لمعيل الاسرة. ان حجم الاسرة وتركيبتها والمستوى التعليمي وقطاع العمل (بشكل عام) لمعيل العائلة وموقع معيل العائلة كلها عوامل محددة للاستهلاك وللفقر. في الوقت الذي تكون فيه وظائف القطاع العام مرتبطة بشكل عام باحتمالية اقل في الفقر، فان الاسر المعتمدة على الزراعة والبناء يرجح ان تكون فقيرة مقارنة بالأسر التي يعيلها عاطلين عن العمل او من هم خارج سوق العمل.

ان التخفيف من الفقر يعد غير متساوي من حيث المنطقة الجغرافية. فقد انخفض الفقر في المناطق الريفية بمقدار 8 نقطة مئوية مقارنة بالانحدار الصغير جداً بنسبة 2.5 نقطة مئوية في المناطق الحضرية. بينما كان هناك تحسن ملحوظ قليل في الفقر في بغداد وكردستان ، انخفضت معدلات الفقر بشكل ملحوظ في المحافظات الـ 14 المتبقية في البلد سوية. 70 في المائة من نسبة السكان التي في افقر 40 في المائة من السكان تعيش في هذه المحافظات، وبغداد تمثل الـ 20 في المائة الاخرى. رافق نمط التخفيف من الفقر تركيزٌ اكبر في المنطقة الجغرافية للفقر. في عام 2007 عاش نصف الفقراء في العراق في خمس محافظات – البصرة ، بغداد ، نينوى ، بابل و ذي قار. بحلول 2012 بينما ظلت نسبة الفقراء في بغداد بلا تغيير عند نسبة الـ19 في المائة ، ضاعفت نينوى نسبتها تقريباً الى 15.7 في المائة. تشكل الان ثلاثة محافظات جنوبية هي ذي قار والقادسية وميسان ما يقارب من ربع الفقراء في البلد. في عام 2012، و 58 في المائة من فقراء العراق يعيشون في هذه المحافظات الخمسة مقارنة بـ40 في المائة في 2007.

تسلط المعايير الشخصية للرفاهية الاجتماعية الضوء على العناصر المختلفة التي يضعها الشعب العراقي في اعتباره عند تقويم رفاهيته الشخصية وهي عناصر تتعدى الاستهلاك والدخل. بالمجمل تعد معدلات السكان استناداً الى الاستهلاك نوعاً ما مشابهة لتلك المعدلات التي تستند الى مسألة الحد الادنى للدخل وعلى الرضا بالمعيشة، بينما يكون الفقر الذي تم قياسه حسب الرفاهية الشخصية اعلى بنسبة 26 في المائة. في المناطق الريفية، يورد 20 في المائة من الافراد انهم غير راضين بمعيشتهم، 24 في المائة منهم لديهم نسبة نصيب الفرد من الاستهلاك اقل من الاحتياجات المقدر الاساسية للدخل، بينما اكثر من 30 في المائة هم فقراء استناداً الى خط الفقر الاستهلاكي او الى تقويم ان معيل اسرتهم فقير او فقير جداً. في المناطق الحضرية، في الوقت الذي تعد فيه معدلات حجم الفقر الاستهلاكي منخفضة نسبياً، فان القياسات الاخرى للفقر تكون اعلى بشكل ملحوظ.

بتحديد التقويم الذاتي الشخصي لموقف الفقر، فان المرجح الاكبر يتعلق بالافتقار الى الاستهلاك او الدخل، مع مرجح اصغر لكن مساو نسبياً يتعلق بالحرمان من التعليم او يتعلق بمكان الاقامة. بالضد من هذا، يبدو ان الاستياء من المعيشة يوجهه بشكل اكبر المكان الذي يعيش فيه المرء، مما يبرز الاهمية الاضافية لعوامل تتعلق بالموقع تحديداً بضمنها المخاوف بشأن الامن وظروف سوق العمل المحلية وتقديم الخدمات. باستخدام عوامل الحرمان هذه لأنشاء مؤشر متعدد الابعاد للحرمان، فان معدلات السكان ستكون اعلى من المعدلات التي تم قياسها بحسب الفقر الاستهلاكي – 25.6 في المائة ان اشتقت من مقياس الفقر الشخصي و 28.4 في المائة تم استخدام مقياس الرضا بالمعيشة ومقياس الاستياء (مقارنة بـ19.8 في المائة فقر استهلاكي) في 2012.

I. الناتج المحلي الاجمالي والنمو الاستهلاكي في العراق: 2007-2012

على امتداد السنوات الخمس من 2007-2012، شهد الناتج المحلي للعراق نموا بمعدل تراكمي يزيد عن الـ40%، وبمعدل سنوي 7 في المائة ما بين عام 2008 و 2012 (الشكل 9). في الوقت نفسه، شهدت السكان في العراق نمواً بما يقارب الـ4 مليون شخص او بمعدل سنوي قدره 2.5 الى 3 في المائة.[13] مع ذلك، فان نصيب الفرد من الاستهلاك الواقعي، وهو الاساس في مقياس الفقر، شهد نمواً بمعدل يقرب من 1.75 في المائة سنوياً او من ناحية الاصطلاح التراكمي بحدود 9% فقط على امتداد السنوات الخمس. (الجدول 1)

ليس فقط لم تترجم المعدلات المرتفعة للناتج المحلي الاجمالي للنمو الى نمو استهلاكي متناسب بالحجم والدرجة، بل كان النمو الاستهلاكي قد شهد توزيعاً غير متساو من حيث نسبة السكان ومن حيث مناطق العراق. ان الاستهلاك في التقسيم الخمسي الاعلى، نسبة الـ 60 في المائة الاعلى من التوزيع الاستهلاكي، شهدت نمواً بشكل اسرع من التقسيم الخمسي الادنى (الجدول 1). على سبيل المثال مرت نسبة الـ40 في المائة الاعلى من التوزيع استهلاكي بنمو سنوي في نصيب الفرد من الاستهلاك الواقعي بما يقارب 2%. مقارنة بنسبة 0.7 % بالنسبة لنسبة الـ20 في المائة الادنى. من جانب آخر شهد الاستهلاك نمواً اسرع في مستويات الاستهلاك التي كانت اقل لتبدأ – خارج بغداد وكردستان – بنحو 2.24 في المائة سنوياً، وفي الاجزاء الريفية من البلد بنسبة 2.7 في المائة سنوياً.

الشكل 9: الناتج المحلي الاجمالي السنوي في العراق ، 2007-2012 (%)

	2007	2008	2009	2010	2011	2012
نمو الناتج المحلي الاجمالي (% سنوياً	1.38	6.61	5.81	5.86	8.58	8.43

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية ، 2012

[13] شهد الناتج المحلي الاجمالي لكل نسمة نمواً بحدود 24% خلال الفترة بين 2007-2012.

الجدول 1: متوسط نصيب الفرد من الانفاق الاستهلاكي

	2007	2012	التغير في النسبة المئوية	التغير السنوي
مناطق حضرية/ريفية				
حضرية	191.1	207.7	8.6	1.67
ريفية	133.7	152.9	14.4	2.72
المنطقة				
1كردستان	277.9	279	0.4	0.08
2بغداد	184	201.4	9.5	1.83
3بقية مناطق العراق	150 2	167.8	11.7	2.24
الفئات الخمسية				
ادنى 1	80.9	83.7	3.5	0.69
2	116.9	124.9	6.8	1.33
3	149.1	162.5	9	0.73
4	193.2	214.1	10.8	2.08
اعلى 5	332.7	366.5	10.2	1.95
المجموع	**174.6**	**190.4**	**9**	**1.75**

•

المصدر: حسابات المؤلف، المسح الاجتماعي الاقتصادي للأسر في العراق (***IHSES***) 2007 و 2012

ان توزيع الرفاهية او مجمل الاستهلاك بمرور الوقت يكشف عن تطورات في الرفاهية يتماشى مع الزيادة في نصيب الفرد من الانفاق الاستهلاكي. يعين الشكل 10 منحني حدوث الفقر والذي هو التوزيع التراكمي للرفاهية الاجتماعية او مجمل الاستهلاك لعام 2007 (باللون الاحمر) وعام 2012 (باللون الازرق). بالنسبة لأي قيمة ممكنة او معقولة لمجمل الاستهلاك التي اختيرت لخط الفقر، يقع التوزيع الاستهلاكي في 2012 الى اليمين من ذلك التوزيع الخاص بعام 2007، ويفترض ذلك ضمنياً معدلات فقر ادنى في عام 2012. الشكل 11 على الجانب الايمن يعين دالة شدة الاحتمالية لمجمل الرفاهية في السنتين المعينتين، ويظهر بوضوح بما يتماشى مع الشكل 10 الزيادة في الحد الاوسط بمرور الوقت.

الشكل 10: التوزيع التراكمي – اجمالي الرفاهية ، 2007 و 2012

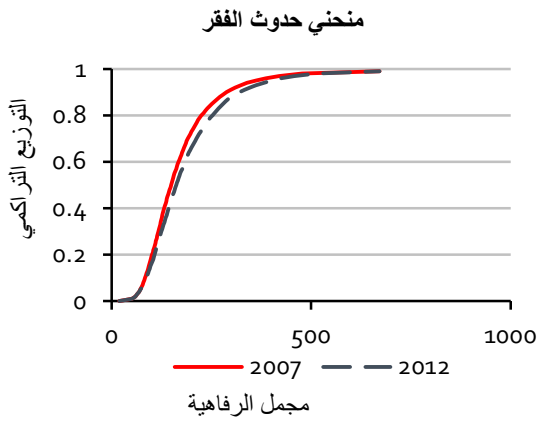

الشكل 11: شدة الاحتمالية – اجمالي الرفاهية ، 2007 و 2012

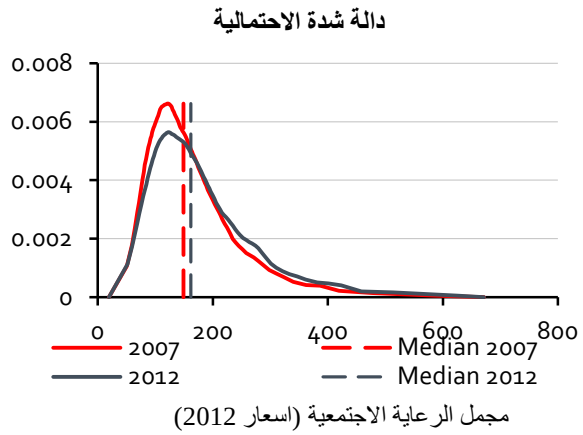

المصدر: حسابات المؤلف، المسح الاجتماعي الاقتصادي للأسر في العراق (***IHSES***) 2007 و 2012

II. قياس الفقر في العراق

يستخدم العراق خط فقر "مطلق"، والذي يحدد عتبة الرفاهية ويستند الى اسلوب كلفة الاحتياجات الاساسية. يعرف اسلوب كلفة الاحتياجات الاساسية بحسب تطبيقه في العراق خط الفقر كونه مستوى الانفاق الذي يسمح للأسر ان تنفق ما يكفي على الغذاء لتلبية حد معين من السعرات، وبما يكفي لتلبية الاحتياجات الاساسية من غير الغذاء. لذلك يتم احتساب خط الفقر الكلي عن طريق عملية جمع خط الفقر الخاص بالغذاء مع خط الفقر الخاص بغير الغذاء (لتفاصيل اكثر، انظر الملحق في الفصل الثاني).

تم تثبيت خط الفقر الخاص بالغذاء على مستوى مساو للنفقات المطلوبة لتلبية الحد الادنى من مقدار الغذاء بكمية 2337 (سعرة حرارية) لكل شخص يومياً أو 50473.26 دينار عراقي شهرياً في عام 2012. من اجل وضع تفسير افضل للفروقات المهمة في الانفاق الاستهلاكي عبر مساحة جغرافية معينة من حيث عدد الفقرات غير الغذائية – على سبيل المثال، الملابس والمأوى – نسمح للمخصصات غير الغذائية ان تتغير بحسب ثلاث مناطق في العراق - بغداد ، كردستان وبقية مناطق العراق. يعني ذلك ضمناً انه بالنظر الى خط الفقر الخاص بالغذاء لبلد ما، لكل منطقة، فان المخصصات غير الغذائية المناظرة تعرّف بموجب التوزيع الاستهلاكي ضمن تلك المنطقة المعينة.

يعّرف خط الفقر الرسمي في العراق عند المستوى الوطني ، أي بمعنى ان التخصيص غير الغذائي يعرف بموجب انماط الاستهلاك غير الغذائية الوطنية وبموجب التوزيع. على النقيض من استخدام تخصيص غير غذائي وطني وحيد، نسمح في هذا التقرير وبحسب الاتفاق مع الحكومة بتباين مناطقي في تحديد المخصصات غير الغذائية ، لذلك نحن في واقع الحال نستخدم ثلاثة خطوط فقر مناطقية. نتيجة لذلك ، وكما هو مبين في الفقرة التالية، فان المعنى الضمني الرئيس من تبني خطوط فقر مناطقية ، في مقابل استخدام خط وطني واحد هو ان مستويات الفقر في بغداد والى حد اكبر في اقليم كردستان هي اعلى ، بينما هناك فرق طفيف بالنسبة للمحافظات الـ14 التي تشكل بقية مناطق العراق. اضافة الى ان اختيار خطوط الفقر الوطنية او المناطقية لا يغير من التوجهات في الفقر على المستوى الوطني او على مستوى الاقليم او المحافظة، وقد شهدت أجزاء من البلد تغيرات ملحوظة في الفقر، فان حجم هذه التغيرات مشابه بغض النظر عن الاسلوب المتبع.

يبين الجدول 2 خطوط الفقر الخاصة بالغذاء وخطوط الفقر الكلية الناتجة باستخدام الاسلوب المناطقي وكذلك الاسلوب الوطني. يشتمل كل من خط الفقر الوطني وخط الفقر المناطقي على نفس خط الفقر الخاص بالغذاء. مع ذلك، ان السماح للتباين المناطقي في كلفة الفقرات غير الغذائية الاساسية يضمر خطوط فقر اعلى بالنسبة لمدينة بغداد وبالخصوص لكردستان ، نسبة الى التخصيص غير الغذائي الوطني ، بينما يكون هناك فرق بسيط بالنسبة لبقية مناطق العراق.

الجدول 2: خطوط الفقر (دينار عراقي لكل شخص شهرياً)

	2007	2012
خط الفقر الخاص بالغذاء	35796.64	50473.26
خط الفقر في كردستان	101000.5	142410.7
خط الفقر في بغداد	82223.19	115934.7
خط الفقر لبقية مناطق العراق	72110.57	101675.9
خط الفقر الوطني (الرسمي)	74822.98	105500.4

في الفقرة التالية، نستكشف مستويات وتوجهات الفقر، ونبين انه اضافة الى مستوى الفروقات في معدل السكان في كردستان وبغداد ، كلا الاسلوبين يثمران عن النتائج نفسها في الانماط والتوجهات المتعلقة بالفقر. احدى نتائج استخدام خطوط الفقر المناطقية هي ان توزيع الفقراء على امتداد التوزيع الاستهلاكي لم يعد مساوياً للفئات العشرية الـ2 الدنيا في التوزيع الاستهلاكي، او بلغة اكثر دقة، الـ19.8 في المائة الادنى استهلاكا. لأن الفقر عند استخدام الخطوط المناطقية يفترض حداً مختلفاً لكل منطقة ، بحيث ان، على سبيل المثال، شخصاً في التقسيم العشري الثالث او الرابع ما يزال يعد فقيراً ان كان نصيب الفرد من الانفاق الاستهلاكي الواقعي له يقع في مستوى ادنى من الكلفة الاساسية للاحتياجات في المنطقة التي يعيش فيها. على نحو مماثل، فان الشخص الذي ينتمي الى الجزء 41 من التقسيم المئوي قد يصّنف على انه فقير بسبب سكنه في بغداد، بينما الشخص الذي يعيش في بقية مناطق العراق ينتمي الى الجزء 41 من التقسيم المئوي قد لا يعد فقيراً. من اجل إجراء مقارنة مناسبة على امتداد التوزيع الاستهلاكي، نقوم باستخدام اجمالي استهلاك معدل ، حيثما كان مناسباً، الذي يقوم بإعادة قياس مجمل الرفاهية في كل من المناطق الثلاث ، بحيث يمكن ان تكون قابلة للمقارنة تحت حد (عتبة) فقر واحد (والذي هو معدل مرجح لخطوط الفقر المناطقية الثلاث)[14]. ومن بعد ذلك وعلى امتداد بقية التقرير ، يستخدم التحليل خطوط الفقر المناطقية اكثر من استخدامه خطوط الفقر الرسمية حيث انها تفسر بشكل افضل الفروقات المهمة في المناطق الجغرافية فيما يتعلق بالاحتياجات الاساسية والرفاهية في العراق.

III. الفقر والازدهار المشترك في العراق: 2007 -2012

ان التحسن في توزيع الرفاهية ينعكس في الانحدار في الفقر في المدة ما بين 2007 و 2012. بشكل اجمالي انخفض معدل حجم الفقر باستخدام خطوط الفقر المناطقية ، من 23.6 في المائة عام 2007 الى 19.8 في المائة في عام 2012، انخفاض يمثل 3.8 نقطة مئوية. وعلى نحو مماثل هناك توجه واضح باستخدام خط الفقر الرسمي والذي يسجل انخفاضا في معدل السكان الفقراء من 22.4 في المائة في 2007 الى 19.8 في المائة في 2012 ، وهو انحدار يمثل 3.5 نقطة مئوية.

في المناطق الريفية في العراق، انخفض حجم الفقر الذي قيس بالخطوط المناطقية بنسبة 8 نقطة مئوية، مقارنة بنسبة الانخفاض الصغيرة جداً 2.5 نقطة مئوية في المناطق الحضرية. بالنظر لوجود اعانات غذائية عامة تقدم من خلال نظام التوزيع العام ، تعد المعدلات المنخفضة للفقر الغذائي غير مفاجئة (الجدول 3)، على الرغم من وجود تغير قليل في هذه المعدلات ، لربما بسبب تقليص عدد مفردات البطاقة التموينية التي تقدم من خلال نظام التوزيع العام بين عام 2007 و 2012. لم تتغير المقاييس الاخرى للفقر كمقياس فجوة الفقر ومقياس فجوة الفقر التربيعي كثيراً على امتداد المدة 2007-2012 (الشكل 12). ان مقياس فجوة الفقر والذي يقوم بقياس متوسط النقص بين استهلاك الفقراء وبين خط الفقر، نسبة الى خط الفقر ، فقد انخفض بنسبة نصف نقطة مئوية فقط. اما مقياس فجوة الفقر التربيعي، وهو متوسط القيمة التربيعية لجميع حالات النقص في الاستهلاك ، فبالكاد طرأ عليه تغيير.

[14] يستخدم اجمالي الاستهلاك المعدل عند اجراء مقارنات على امتداد التوزيع الاستهلاكي، على سبيل المثال، في تحليل عدم التكافؤ والنمو الاستهلاكي على امتداد اجزاء مختلفة من التوزيع.

الجدول 3: الفقر العام (خطوط الفقر المناطقية)									
	معدل حجم الفقر			فجوة الفقر			المقياس التربيعي لفجوة الفقر		
	2007	2012	التغير	2007	2012	التغير	2007	2012	التغير
خط الفقر الكلي									
منطقة حضرية	17.4	14.8	-2.5	3	2.7	-0.2	0.8	0.8	0
منطقة ريفية	38.9	30.6	-8.3	9.1	7.4	-1.7	3.1	2.6	-0.6
الكلي	23.6	19.8	-3.7	4.7	4.2	-0.5	1.5	1.3	-0.1
خط الفقر الغذائي									
منطقة حضرية	0.3	0.3	0	0	0	0	0	0	0
منطقة ريفية	2.9	2.2	-0.6	0.4	0.3	-0.1	0.1	0.1	0
الكلي	1	0.9	-0.1	0.1	0.1	0	0	0	0

المصدر: حسابات المؤلف، المسح الاجتماعي الاقتصادي للأسر في العراق (***IHSES***) 2007 و 2012

الشكل 12: حجم الفقر وفجوة الفقر وشدة الفقر– العراق: 2007-2012

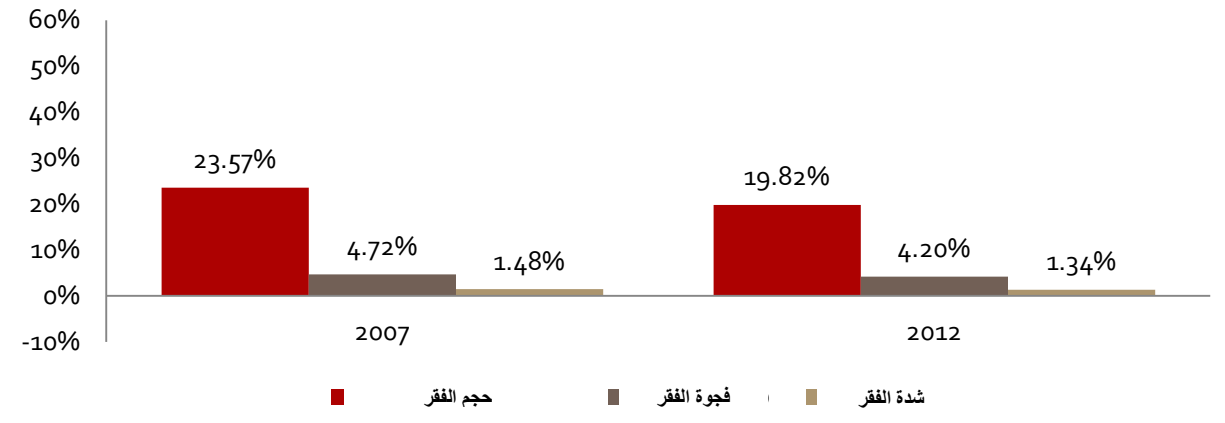

المصدر: حسابات المؤلف، المسح الاجتماعي الاقتصادي للأسر في العراق (***IHSES***) 2007 و 2012

يعد الفقر ضئيلاً في العراق: فالاستهلاك متركز بكثافة قرب خط الفقر، ويمكن ان تقود تغيرات صغيرة في خط الفقر الى تغيرات كبيرة في معدلات نسبة السكان الفقراء (الجدول 4). بمعنى آخر زيادة صغيرة او انخفاض صغير في المداخيل او الاستهلاك يمكن ان يؤدي الى تغييرات واسعة في حدوث الفقر. على سبيل المثال، زيادة نسبتها 5% في خط الفقر في 2012 من شأنها ان ترفع الفقر بنسبة 16 في المائة، بينما زيادة قدرها عشرة في المائة من شأنها ان ترفع الفقر بمقدار يزيد عن 30 في المائة.

الجدول 4: حساسية معدل حجم الفقر نسبة الى اختيار خط الفقر

	2007			2012	
	معدل حجم الفقر	التغير عن النسبة الفعلية (%)		معدل حجم الفقر	التغير عن النسبة الفعلية (%)
النسبة الفعلية	23.6	0		19.8	0
5%	26	12.6		23	16
10%	30.8	30		26.1	31.5
+ 0%	38.5	63.1		32.6	64.6
-5%	19.6	-16.9		17.1	-13.7
-10%	15.9	-32.6		14.2	-28.5
-20%	10	-57.7		9.3	-53.3

التخفيف من الفقر غير المتكافئ بحسب المنطقة الجغرافية

على الرغم من ان الفقر قد شهد انخفاضاً على مدى السنوات الخمس ، فقد كان التخفيف من الفقر غير متكافئ بحسب المنطقة الجغرافية. من خلال استخدام خط الفقر الرسمي (احادي وطني) ، يظهر الفقر في بغداد تغيراً ملحوظاً بسيطاً (12.6 في المائة في 2007 و 12 في المائة في عام 2012) ، بينما تم تسجيل انخفاض بسيطا في كردستان (من 4.3 في المائة في عام 2007 الى 3.5 في المائة في 2012). في بقية مناطق العراق، انخفضت معدلات السكان تحت خط الفقر من 29.7 في المائة في 2007 الى 24.4 في المائة في 2012.

عند استخدام الخطوط المناطقية فان التوجه نفسه يعد واضحا. ففي بغداد، وهي المحافظة الاكبر من ناحية عدد السكان في البلاد، لم يتغير الفقر بشكل ملحوظ ، وشهد الفقر في اقليم كردستان انحداراً وان كان ذلك الانحدار بمعدل بسيط (الشكل 13 والجدول 5). على النقيض من ذلك ، سجلت بقية مناطق العراق التي تتألف من 14 محافظة اخرى انخفاضا مقداره 5 في المائة في معدلات الفقر. تذكر ان خطوط الفقر الوطنية والمناطقية متشابهة جداً بالنسبة لبقية مناطق العراق، ومن ثم فان المستويات والتوجهات متطابقة تقريباً بغض النظر عن الخط. بالنسبة لبغداد ولكردستان فان استخدام التفاوت غير الغذائي المناطقي يضع في الاعتبار نفقات اكبر مطلوبة لتلبية الاحتياجات غير الغذائية الاساسية، وتضمر خطوط الفقر الاعلى هذه ان مستويات الفقر المحتسبة باستخدام الخطوط المناطقية تكون اعلى. ومع هذا وباستخدام أي من الاسلوبين فان هناك تغير محسوس بسيط في الفقر في كلا المنطقتين. وهكذا فبالنسبة للجزء الاكبر، هناك تغيرات واضحة في الفقر في تلك المحافظات في العراق حيث ان خطوط الفقر الوطنية والمناطقية تعد متشابهة جداً.

الشكل 13: معدلات حجم الفقر المناطقي ، 2007-2012

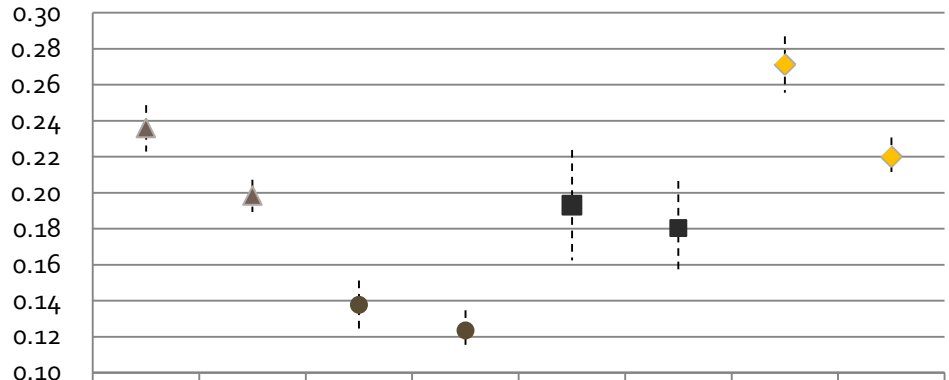

	العراق		كردستان		بغداد		بقية مناطق العراق	
	2007	2012	2007	2012	2007	2012	2007	2012
الحد الاعلى	0.25	0.21	0.15	0.13	0.22	0.21	0.29	0.23
الحد الادنى	0.22	0.19	0.12	0.11	0.16	0.15	0.26	0.21
معدلات نسبة السكان	0.24	0.20	0.14	0.12	0.19	0.18	0.27	0.22

المصدر: حسابات المؤلف، المسح الاجتماعي الاقتصادي للأسر في العراق (***IHSES***) 2007 و 2012

ضمن بقية مناطق العراق، كان سجل التخفيف من الفقر متفاوت جداً. في المحافظات التي تقع جنوب كردستان وشمال وحول بغداد – ديالى ، الانبار ، بابل، كربلاء ، صلاح الدين ، النجف – انخفض الفقر بصورة ملحوظة، مع استثناء وحيد هو محافظة نينوى. ففي هذه المحافظة واربع من المحافظات الجنوبية – القادسية ، المثنى ، ذي قار وميسان ، ازداد الفقر بشكل ملحوظ (الجدول أ 2.1). البصرة هي المحافظة الجنوبية التي انخفض فيها الفقر. يبين الجدول أ 2.2 تقديرات وتوجهات الفقر في المحافظة باستخدام خط الفقر الوطني الرسمي.

ان هذا النمط في التخفيف من الفقر رافقه تركيز فقر اكبر بحسب المنطقة الجغرافية. في عام 2007، نصف فقراء العراق كانوا يعيشون في خمس محافظات – بغداد ، بصرة ، نينوى ، بابل وذي قار. بحلول عام 2012 و بينما ظلت نسبة بغداد من الفقراء بلا تغيير بحوالي 19 في المائة، ضاعفت محافظة نينوى نسبتها تقريباً من الفقراء الى 15.7 في المائة. تشكل ثلاث محافظات جنوبية هي ذي قار و القادسية وميسان بنسبة 10 في المائة و 7 في المائة و6.7 في المائة من الفقراء على التوالي، تشكل الان بما يقرب من ربع الفقراء في البلاد. في عام 2012 ، أي حوالي 58 في المائة من فقراء العراق كانوا يعيشون في هذه المحافظات الخمسة مقارنة بـ40 في المائة في 2007.

على الرغم من ان معدلات الفقر المدقع (نسبة السكان التي تعيش على اقل من 1.25 دولار يومياً، PPP 2005) تعد منخفضة وبالكاد تتغير ، تحوم حول 4 في المائة في 2007 و 2012 ، ان التوزيع بحسب المنطقة الجغرافية للفقر المدقع قد تغير بشكل كبير. في عام 2007 تشكل نينوى وديالى وصلاح الدين سوية نسبة 35 في المائة تقريباً من الفقر المدقع، مع نسبة 9 في المائة اخرى تعيش في محافظة المثنى. في عام 2012 ازدادت نسبة نينوى في نسبة السكان الكلية من العراقيين الذين يعيشون تحت خط 1.25 دولار يومياً الى 18 في المائة ، بينما القادسية وذي قار والمثنى وميسان سوية تشكلان نصف السكان الذين يعيشون في فقر مدقع. وهكذا فان الزيادة في الفقر في نينوى والمحافظات الجنوبية الاربع رافقها تركيز متزايد في الفقر المدقع.

الجدول 5: عدد السكان والسكان الفقراء بحسب المنطقة الجغرافية ، 2007-2012					
.	السكان	توزيع السكان	السكان الفقراء	توزيع الفقراء	
جميع انحاء العراق	.	.	.	.	
2007 .	29,752,018	100%	7,013,294	100.00%	
2012 .	34,043,890	100%	6,748,588	100.00%	
كردستان	.	.	.	.	
2007 .	3,839,102	13%	52	7.50%	
			,656		
2012 .	4,732,818	14%	584,394	8.70%	
بغداد	.	.	.	.	
2007 .	6,971,005	23%	1,345,	19.20%	
			8		
2012 .	7,213,046	21%	1,301,363	19.30%	
بقية مناطق العراق	.	.	.	.	
2007 .	18,941,911	64%	5,138,751	73.30%	
2012 .	22,098,026	65%	4,862,825	72.10%	

المصدر: حسابات المؤلف، المسح الاجتماعي الاقتصادي للأسر في العراق (***IHSES***) 2007 و 2012

بما ان بعض هذه الانماط والتوجهات تعزى الى زيادات في الفقر ضمن المحافظات، بعض من التفسير يقع على التغييرات في التوزيع السكاني. بالرغم من معدلات حجم الفقر المنخفضة نسبياً ، تسهم بغداد في نسبة كبيرة من الفقراء في العراق لأنها وحدها تشكل نسبة كبيرة من نسبة السكان في البلد (الجدول 5). اكثر من شخص واحد من خمسة اشخاص عراقيين يعيش في بغداد، بالرغم من انه في عام 2012 كان يبدو ان هناك نمو سكاني بسيط في بغداد والذي ينعكس في انخفاض في نسبة السكان والفقراء في المناطق الحضرية نسبة الى المناطق الريفية. في المحافظات الثلاث لإقليم كردستان – دهوك ، سليمانية و اربيل – زيادات صغيرة في نسبة الفقراء رافقها زيادات كبيرة في نسبة السكان في هذه المحافظات على مدى الخمس سنوات. من المرجح ان تكون هذه التغييرات في السكان نتيجة النمو السكاني والتدفقات الطوعية وغير الطوعية، تركيبة من الهجرة العائدة استجابة الى الظروف المحلية والنزوح نتيجة التدهور الامني والاقتصادي في اجزاء اخرى من العراق. في ظل غياب بيانات عن الاحصاء السكاني من الصعب التخلص من هذه التدفقات ، مع ذلك من الملاحظ ان تقديرات المسح تشير الى ان اقليم كردستان اضاف مليون شخص اضافي بين 2007 و 2012.

من خلال تقسيم معدلات الفقر ضمن المناطق بحسب كونها حضرية او ريفية ، يصبح الامر واضحاً ان الاجزاء الريفية في كردستان وبقية مناطق العراق تحقق مكاسب ملحوظة في نسبة التخفيف من الفقر، نسبة الى المناطق الحضرية في المنطقتين والتي شهدت تغيرات بسيطة في معدلات السكان. في الاجزاء الريفية من كردستان والتي تشكل 20 في المائة من نسبة السكان في كردستان، انحدرت نسبة الفقر بـ9 نقطة مئوية ، من 32 في المائة الى 23 في المائة. ان نسبة الفقر في الاجزاء الريفية لبقية مناطق العراق ، حيث يعيش 40 في المائة من سكان المنطقة ، انخفضت بحدود 10 نقطة مئوية. على النقيض من ذلك، ازدادت نسبة الفقر في المناطق الريفية بـ15 نقطة مئوية ، تضاعفت الى 33 في المائة بحلول 2012. في الوقت نفسه، نسبة السكان الفقراء في ريف بغداد تضاعفت تقريباً الى 13 في المائة.

ضمن بقية المناطق في العراق، في المحافظات التي ازداد فيها الفقر ارتفع الفقر في المناطق الريفية بشكل اسرع من الفقر في المناطق الحضرية. على النقيض من ذلك، في المحافظات التي انخفض فيها الفقر، شهدت المناطق الريفية حالات انخفاض في الفقر اعلى. من بين المحافظات الخمس التي زادت فيها نسبة السكان الفقراء – القادسية، ذي قار، ميسان ، المثنى ونينوى – ازداد الفقر في المناطق الريفية في اربع منها بمعدل اعلى من الفقر في المناطق الحضرية على امتداد المدة بين 2007 و 2012. كان الاستثناء هو محافظة المثنى حيث اتت الزيادات في الفقر برمتها من المناطق الحضرية. باستثناء نينوى تشكل المناطق الريفية اكثر من نصف السكان في هذه المحافظات. خمس من المحافظات حدت من نسبة الفقر بشكل مضطرد، بمعدل 14 نقطة مئوية او اكثر – البصرة ، صلاح الدين ، ديالى وبابل وكربلاء. في كل من هذه المحافظات سجلت المناطق الريفية معدلات اسرع في انخفاض معدل السكان الفقراء من المناطق الحضرية.

النمو الاستهلاكي والازدهار المشترك غير المتكافئ

ما بين عام 2007 وعام 2012، شهد الاستهلاك نمواً اسرع لصالح العراق بشكل افضل نسبياً، بين التقسيمات الخمسية الاعلى. لكنه شهد نمواً ايضاً حيث كانت مستويات الاستهلاك اقل : في المناطق الريفية في العراق وفي بقية مناطق العراق. بينما يعد معامل جيني للاستهلاك منخفض نسبياً وقد ازداد بنسبة تقترب من 3 في المائة في هذه المدة ، فان النسبة بين الاستهلاك للجزء التسعين على التقسيم المئوي والجزء العاشر على التقسيم المئوي ازدادت بمعدل اعلى (الجدول 6. في المناطق الريفية ، حيث ان الاستهلاك شهد اسرع نمو، فان النسبة الاخيرة قد ازدادت بحدود 12 في المائة.

الجدول 6: عدم التساوي في توزيع نصيب الفرد من الانفاق بحسب المناطق الحضرية والريفية

	النصف السفلي من التوزيع		النصف العلوي من التوزيع		سلسلة التقسيمات الربعية	Tails	
	p25/p10	p50/p25	p75/p50	p90/p75	p75/p25	p90/p10	Gini
كلي							
2007	1.28	1.33	1.36	1.36	1.81	3.15	26.49
2012	1.32	1.37	1.39	1.38	1.9	3.46	27.94
حضري							
2007	1.25	1.33	1.35	1.36	1.79	3.04	26.02
2012	1.3	1.36	1.38	1.36	1.87	3.33	27.39
ريفي							
2007	1.28	1.33	1.31	1.33	1.75	2.97	24.23
2012	1.33	1.38	1.37	1.34	1.89	3.34	27

المصدر: حسابات المؤلف، المسح الاجتماعي الاقتصادي للأسر في العراق (***IHSES***) 2007 و 2012

الشكل 14: منحنيات حدوث النمو – على المستوى الوطني والمناطق الريفية – الحضرية وحسب التقسيمات الجغرافية

KURDISTAN: NEUTRAL كردستان: متعادل

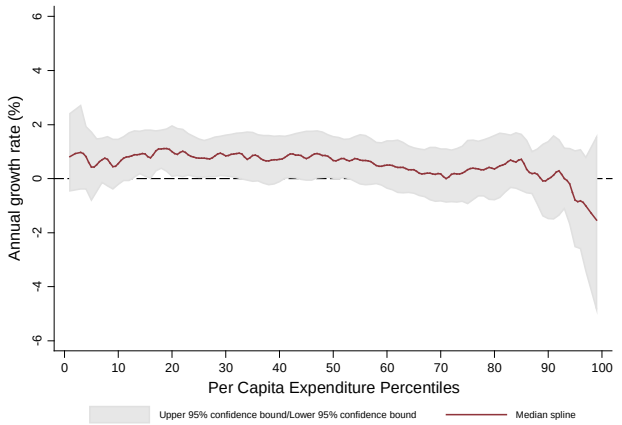

IRAQ: PRO-RICH العراق: الجانب المؤيد للاغنياء

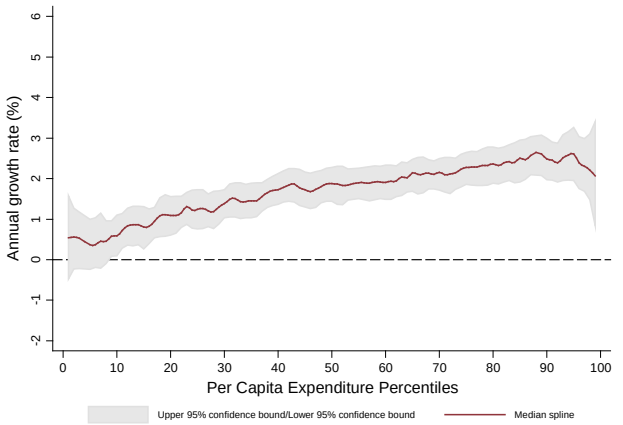

T OF IRAQ: PRO-RICH بقية اجزاء العراق: الجانب المؤيد للاغنياء

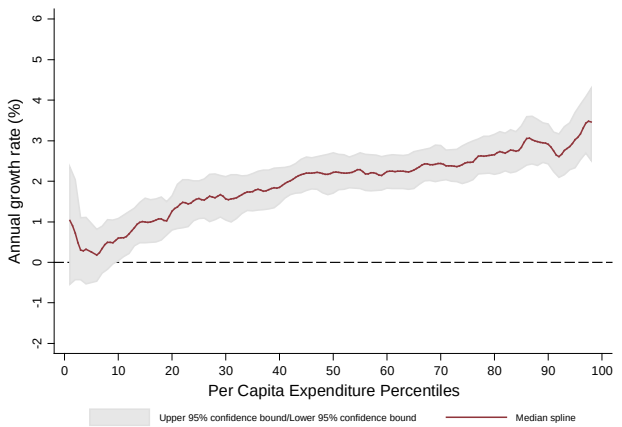

BAGHDAD: PRO- RICH بغداد : الجانب المؤيد للاغنياء

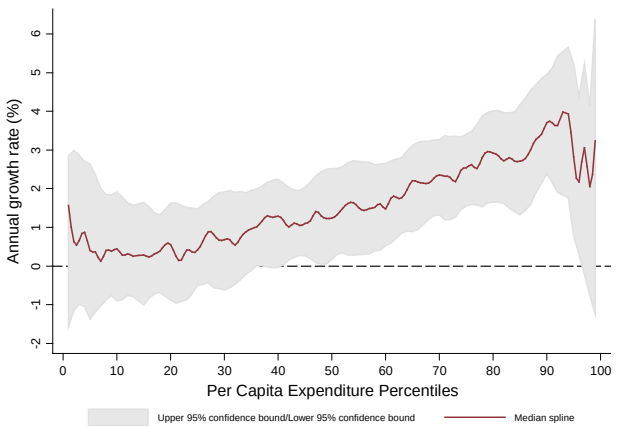

RURAL: PRO-RICH ريفي: الجانب المؤيد للاغنياء

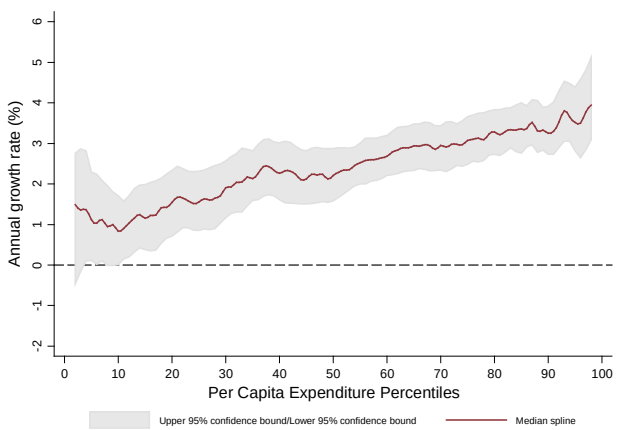

URBAN: PRO-RICH حضري: الجانب المؤيد للاغنياء

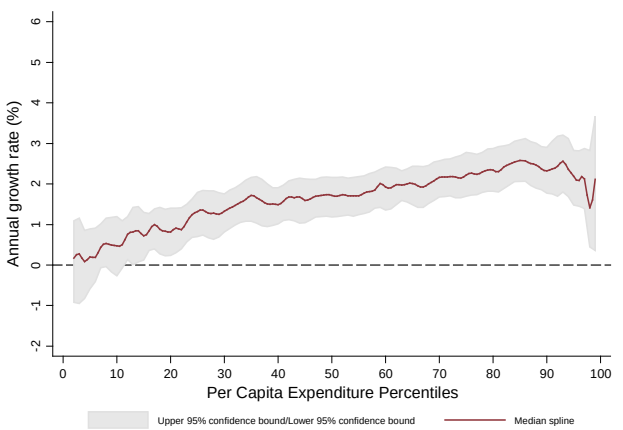

المصدر: حسابات المؤلف، المسح الاجتماعي الاقتصادي للأسر في العراق (***IHSES***) 2007 و 2012

ان ارتفاع حالات عدم التساوي واضح ايضاً في منحنيات حدوث النمو والتي ترسم مخططاً لمعدل النمو لانفاق الفرد من الاستهلاك بالنسبة لكل تقسيم مئوي من السكان. بالنسبة لتقسيم مئوي معين ، فان الارتفاع في المنحني يمثل النمو في نصيب الفرد من الانفاق لذلك التقسيم المئوي للسكان. تقيّم هذه المنحنيات كيفية تغير المداخيل على امتداد التقسيمات الخمسية بمرور الوقت ، ان كانت معدلات النمو للتقسيمات الخمسية الادنى اعلى من تلك التي في القسم العلوي ، فان النمو الاستهلاكي يعد (في الجانب المؤيد للفقر). وهذه هي ليست الحالة في العراق.

باستثناء كردستان شهد نصيب الفرد من الاستهلاك نمواً اسرع بالنسبة للأغنياء اكثر منه لأولئك الأقل غنى، كما هو واضح في منحنيات حدوث النمو في العراق ككل وبالنسبة للمناطق الثلاثة (الشكل 14). وكذلك النمط نفسه واضح في المناطق الحضرية والمناطق الريفية في العراق. على النقيض من ذلك، فان منحنيات حدوث النمو في كردستان تعد ثابتة نسبياً ، والتي تشير الى ان الاستهلاك شهد نمواً متساويا على امتداد التوزيع وان لم يكن هذا التوزيع بمعدل ايجابي عالي.

الشكل 15: أسهام توزيع النمو واعادة التوزيع في التخفيف من الفقر

- بقية المناطق في العراق
- **جميع العراق**

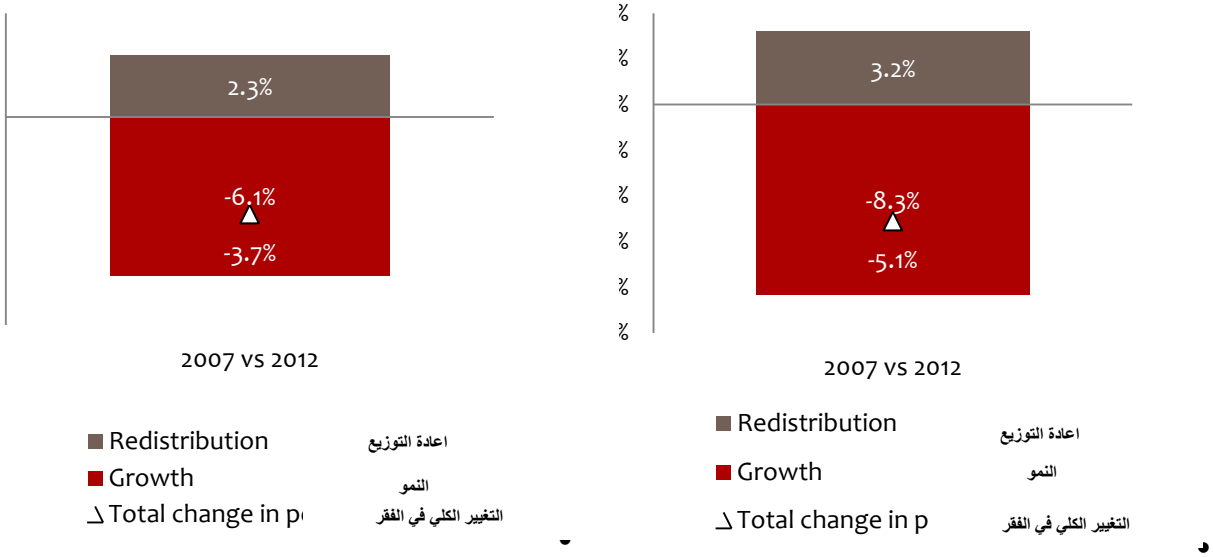

المصدر: حسابات المؤلف، المسح الاجتماعي الاقتصادي للأسر في العراق (***IHSES***) 2007 و 2012

بشكل اجمالي فان التخفيف من الفقر في العراق للمدتين 2007 -2012 قد وجهته معدلات الفقر المنخفضة في المناطق الريفية وفي بقية مناطق العراق، وقد تم تفسيرها بشكل اولي من خلال النمو في الاستهلاك. في الوقت الذي كانت فيه جهود اعادة التوزيع صغيرة نسبياً ، فان التغييرات في عدم المساواة عرقلت التخفيف من الفقر. لو لم يكن هناك تغيير في توزيع الاستهلاك نسبة الى 2007 ، لكان الفقر الوطني قد انخفض بنسبة 6 نقطة مئوية، والفقر في المناطق الريفية بحولي 12.21 نقطة مئوية والفقر في بقية مناطق العراق بـ8 نقطة مئوية (الشكل 15).

ان الاستنتاجات السابقة لزيادة التفاوت والنمو الاستهلاكي المتراخية بالنسبة للفئات الخمسية السفلية يمكن تفسيرها من ناحية "الازدهار المشترك". يقوم هذا المقياس بمتابعة الاستهلاك او نمو الدخل للـ40 في المائة من السكان بحسب توزيع الاستهلاك او نمو الدخل لمجمل السكان.

الجدول 7: الازدهار المشترك – نمو الاستهلاك السنوي لنسبة الاربعين الادنى استهلاكا

السنة	دينار عراقي (آلاف ، 2012)	
	الاجمالي	الـ 40 الاساسية
2007	171.37	101.83
2012	188.88	107.63

المصدر: حسابات المؤلف، المسح الاجتماعي الاقتصادي للأسر في العراق (*IHSES*) 2007 و 2012

ان معدل الاستهلاك (بآلاف الدنانير العراقية وبالقوة الشرائية المماثلة لعام 2005 المعدلة بالدينار العراقي) من الـ40 في المائة لتوزيع السكان بحسب الاستهلاك وللسكان ككل في عام 2007 و 2012 مبين في الجدول 7. في الوقت الذي شهد فيه الاستهلاك السكاني ككل نمواً بمعدل سنوي معتدل يبلغ 1.965 في المائة سنوياً، فان الاستهلاك بالنسبة للفئات العشرية الاربعة في الجزء السفلي من السكان شهدت نمواً ابطأ بمعدل 1.113 في المائة لكل سنة[15].

من خلال معاملة نصيب الفرد من الاستهلاك من الجزء الاربعين من التقسيمات المئوية كخط فقر نسبي، فان نسبة السكان في العراق يمكن ان تقسّم الى فئتين: الـ40 في المائة الادنى استهلاكا والـ60 في المائة الاعلى استهلاكا. بينما من الناحية الوطنية ، شهد الاستهلاك لنسبة السكان الكلية نمواً قدره 9 في المائة على امتداد المدة 2007-2012، بينما الاستهلاك في نسبة الـ40 الدنيا شهد نمواً بنسبة 5 في المائة تراكمية ، اقل من نصف معدل النمو الاستهلاكي للـ60 العلوية.

اين تعيش نسبة الـ40 الادنى استهلاكا ؟ 70 في المائة من السكان الذين هم ضمن نسبة الـ 40 الادنى استهلاكا من التوزيع يعيشون في بقية مناطق العراق، حيث تشكل بغداد 21 في المائة ، وتشكل كردستان ما يقرب من 10 في المائة (الشكل 16). مع هذا تنتمي نسبة ملحوظة من سكان كل منطقة الى نسبة الـ40 في المائة الادنى استهلاكا على المستوى الوطني. 43 في المائة من السكان من بقية مناطق العراق تنتمي الى نسبة الاربعين في المائة الادنى استهلاكا كما هو الحال بالنسبة الى 39 في المائة من سكان بغداد و 29 في المائة من سكان كردستان.

[15] ان تم استخدام خط الفقر الوطني/الرسمي فهو متناسق مع مجمل الرفاهية غير المدرجة على مقياس وان مؤشر الازدهار المشترك مشابه جداً ، مع الـ40 السفلية تنمو بنسبة 1.201 في المائة لكل سنة، بينما الاستهلاك الكلي كان بنسبة 1.876 في المائة لكل عام. تفترض هذه الحسابات معدل تضخم تراكمي بين 2007 و 2012 قدره 40.1 في المائة استناداً الى سلسلة (مؤشرات اسعار المستهلكين) CPI الرسمية

الشكل 16: الازدهار المشترك وتوزيع نسبة الاربعين في المائة الادنى استهلاكا

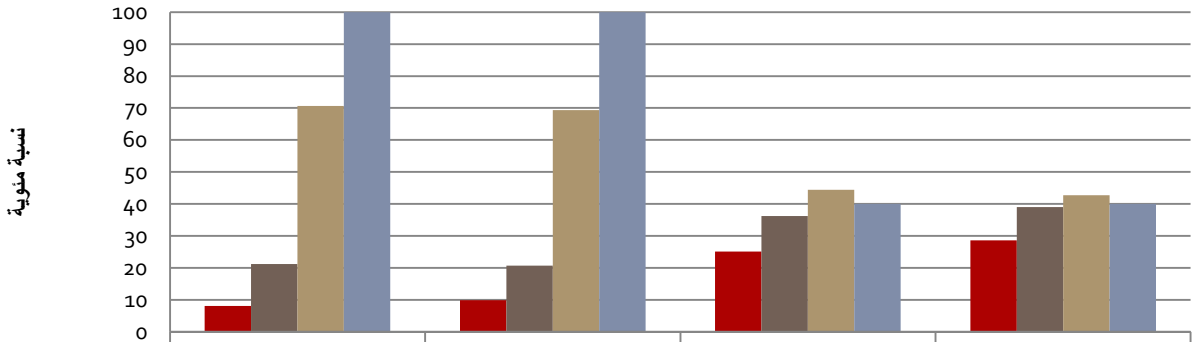

	2007	2012	2007	2012
	اسهام فى (%) من الـ40 الادنى استهلاكا الوطنية		% من سكان المنطقة فى الـ40 الادنى استهلاكا الوطنية	
Kurdistan	8.10	9.95	25.10	28.63
Baghdad	21.24	20.69	36.27	39.06
Rest of Iraq	70.66	69.36	44.39	42.74
Total	100.00	100.00	40.00	40.00

المصدر: حسابات المؤلف، المسح الاجتماعي الاقتصادي للأسر في العراق (***IHSES***) 2007 و 2012

IV. من هم الفقراء ؟ لمحة عن الفقر ، 2007 الى 2012

يعد الفقر في العراق اعلى بشكل ملحوظ بين الاسر الكبيرة ، وبين الاسر التي يكون معيلها قليل التعليم ويتباين الفقر بحسب قطاع التوظيف بالنسبة لمعيل الاسرة. الجدول أ 2.3 يلخص متوسط خصائص الاسر الفقيرة وغير الفقيرة في 2007 و 2012[16]. في عام 2012، نجد ان العائلة العراقية النموذجية الفقيرة لديها 11 فرداً ، قرابة ستة اطفال وهي على الأرجح تعيش في المناطق الحضرية والمناطق الريفية على حد سواء. 52 في المائة من معيلي الاسر الفقيرة لديهم تعليم اقل من الابتدائي. تشكل الزراعة والبناء والنقل والخزن اكثر ثلاثة قطاعات عمل لمعيل الاسرة وتشكل ما مقداره نصف معيلي الاسر الفقيرة الذين لديهم عمل. في عام 2012 تتألف الاسرة غير الفقيرة النموذجية في العراق من 8 أفراد و 4 منهم يعولهم معيل الاسرة (بضمنهم اطفال وكبار) ويعيشون على الارجح في المناطق الحضرية. من بين الاسر غير الفقيرة التي لها معيلين يعملون، يعمل نصفهم تقريباً في التجارة والبيع بالتجزئة (بيع المفرد) و في النقل والخزن والمالية والتامين والخدمات المهنية او في الادارة العامة والصحة والتعليم. ما يقرب من 40 في المائة من معيلي الاسر غير الفقيرة لديهم تعليم متوسط او تعليم عالي.

[16] هنالك فرق واضح بين غير الفقراء والفقراء في كافة الخصائص باستثناء عدد افراد الاسرة الذي يعيشون في مكان آخر لمدة لا تقل عن ستة اشهر في 2007 ونسبة معيلي الاسر الذين يعملون ضمن قطاع تجهيز الكهرباء والغاز والماء في 2012.

الشكل 18: معدلات حجم الفقر بموجب حجم الاسر ، 2007 و2012

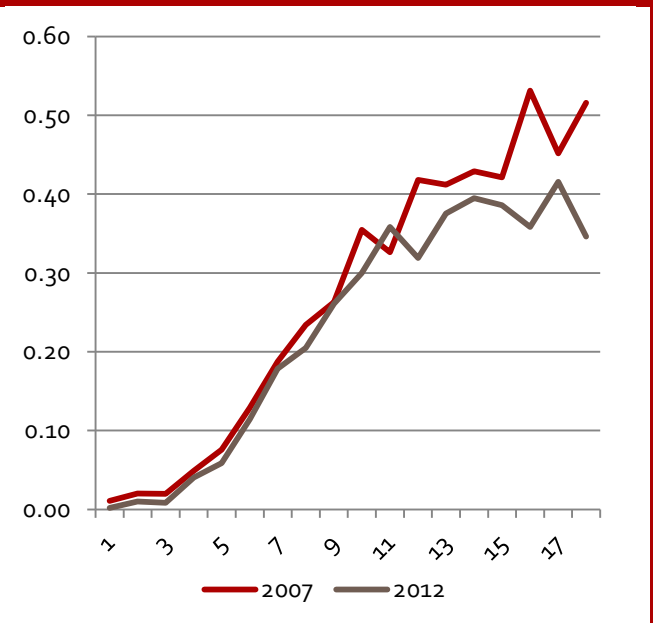

الشكل 17: نسبة عدد السكان حسب حجم الاسرة

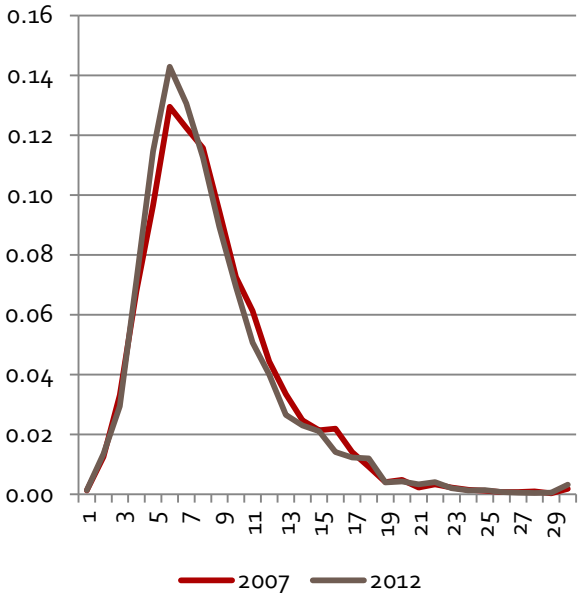

المصدر: حسابات المؤلف، المسح الاجتماعي الاقتصادي للأسر في العراق (***IHSES***) 2007 و 2012

تعد معدلات حجم الفقر اعلى بشكل ملحوظ في الاسر الكبيرة (الشكل 18). اكثر من 90 في المائة من الفقراء في العراق تنتمي الى أسر تتألف من 14 فرد او اقل ، مع متوسط حجم الاسرة ما بين 7 او 8 (الشكل 18). غالبية الفقراء تنتمي الى الاسر الكبيرة : اقل من 1 في المائة من الفقراء تنتمي الى أسر لديها 4 افراد او اقل. في 2007، 78 في المائة من الفقراء تنتمي الى أسر لديها 8 افراد او اكثر. مع ما يقرب من نصفهم من أسر لديها 11 فرد او اكثر. النمط نفسه كان واضحاً في عام 2012 حيث ان ثلاثة ارباع الفقراء تنتمي الى أسر لديها 8 أفراد او اكثر وما يقرب من الثلث تنتمي الى عائلات لديها اكثر من 11 فرد. يزداد الفقر في واقع الامر بحدة مع حجم الاسرة، من 4 في المائة بين الاسر التي لديها 4 افراد او اقل الى حوالي 40 في المائة بين الاسر التي لديها 13 فرداً او اكثر (الشكل 18). بين عام 2007 و 2012، يبدو ان الفقر بين الاسر الكبيرة جداً ، التي لديها 13 فرداً او اكثر والذي يشكلون 16 في المائة من السكان في 2012 ، قد انخفض.

الشكل 19: معدلات حجم الفقر بالنسبة للاسر التي تعيلها الاناث والذكور

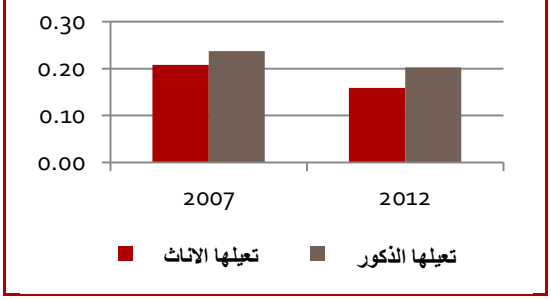

الغالبية العظمى من الاسر العراقية ونسبة 92% من الاسر العراقية الفقيرة (الجدول أ 2.3) يعيلها الذكور في 2007 و 2012. في عام 2012، واجهت الاسر التي تعيلها الاناث معدلات فقر بلغت 16 في المائة نسبة الى 20 في المائة بين الاسر التي يعيلها الذكور (الشكل 19). في الوقت الذي انخفضت فيه معدلات الفقر لكل من الاسر التي يعيلها الذكور والاناث بين 2007 و 2012، كان الانخفاض اكبر بالنسبة للأسر التي تعيلها الاناث.

هناك تفسير واحد محتمل للانخفاض في معدلات الفقر بين الاسر الكبيرة جداً والاسر التي تعيلها النساء وهو نظام الحماية الاجتماعية لحكومة العراق. في بداية حرب عام 2003 في العراق، اعلنت الحكومة شمول الاسر التي لها معيلين عاطلين عن العمل في نظام الحماية الاجتماعية. بدءاً من كانون الثاني 2005 بدأت الحكومة بتوزيع منح شهرية

للمستفيدين، استناداً الى عدد افراد الاسرة. وشمل نظام الحماية الاجتماعية الارامل والمطلقات وغيرهم آخرين. تحدد منح الحماية الاجتماعية اعتماداً على حجم الاسرة وتزداد تبعاً لحجم العائلة[17]. تمت زيادة كافة المنح بنسبة 25% في عام 2006[18].

ان العلاقة بين الفقر وتعليم معيل الاسرة تعد ملفتة للنظر في العراق. ما بين 2007 و 2012 كان هناك انخفاض في مستويات التعليم لمعيلي الاسرة كافة (الشكل 20). في الوقت الذي يكون فيه هذا الامر مشجعاً، ازدادت نسبة الفقراء الذين ينتمون الى اسر يكون لمعيلها ممن لديه تعليم ابتدائي او اقل: تشكل هذ الاسر نسبة اكثر من 80 في المائة من الفقراء في عام 2012 و تواجه هذه الاسر معدلات فقر متصاعدة الى 20 في المائة (الشكل 20 والشكل 21). اكثر من نصف الاسر الفقيرة في عام 2012 كان لمعيلها تعليم ابتدائي او اقل ، من بينها يكون معدلات الفقر اكثر من 25 في المائة. على النقيض من ذلك ، في عام 2012 تلك الاسر التي يمتلك معيلها تعليم عالي او تعليم ثانوي اعلى تواجه معدلات فقر ما بين 5 الى 9 في المائة وتشكل اقل من 5 في المائة من الفقراء.

الشكل 21: نسبة الفقراء بحسب تعليم معيل الاسرة

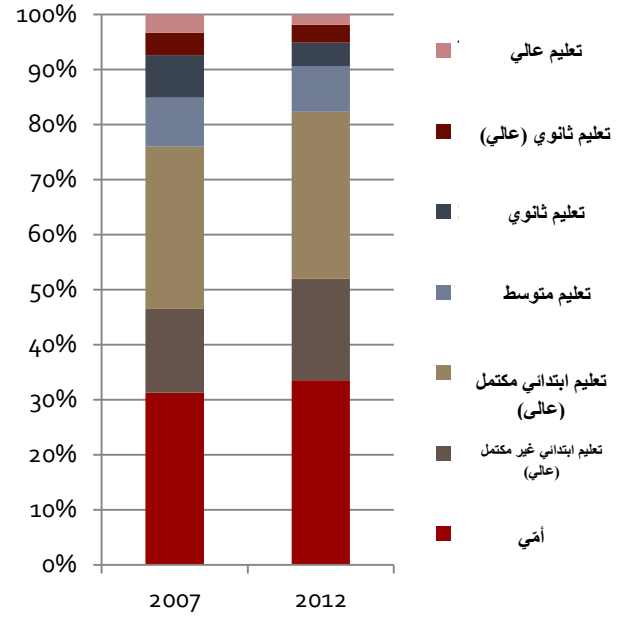

الشكل 20: معدلات حجم الفقر بحسب تعليم معيل الاسرة

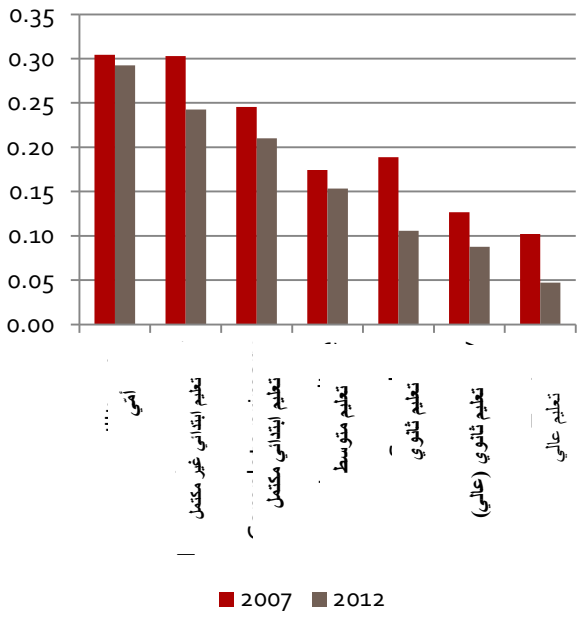

المصدر: حسابات المؤلف، المسح الاجتماعي الاقتصادي للأسر في العراق (***IHSES***) 2007 و 2012

[17] المجلة العراقية للبحوث المتخصصة بالسوق والحماية الاجتماعية 2009، جامعة بغداد، الحماية الاجتماعية في العراق والتأثير على حماية المستهلك. انظر الصفحة 116 اعداد العائلات المستفيدة من نظام الحماية الاجتماعية استناداً الى المنطقة
http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=1782

[18] وزارة التخطيط 2008 ، http://cosit.gov.iq/documents%5Cstatistics_ar%5Cpoverty%5Cstrategy.pdf

الشكل 22: معدلات حجم الفقر بحسب موقف القوة العاملة لمعيل الاسرة[19]

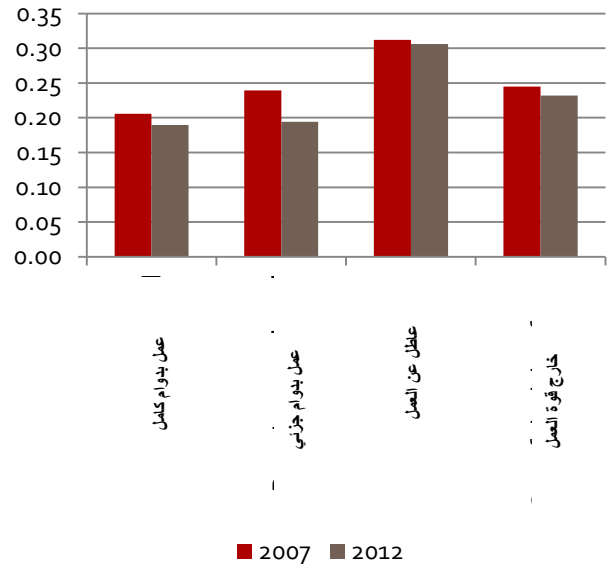

الشكل 23: نسبة الفقراء بحسب موقف القوة العاملة لمعيل الاسرة

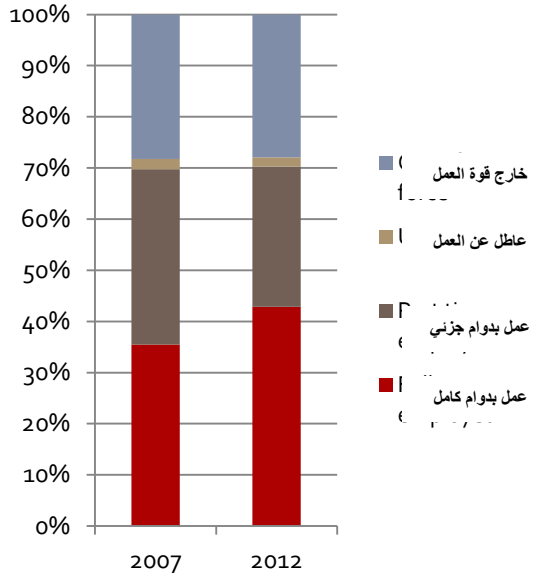

المصدر: حسابات المؤلف، المسح الاجتماعي الاقتصادي للأسر في العراق (***IHSES***) 2007 و 2012

لا يتغير الفقر بشكل صارخ من خلال موقف قوة العمل لمعيل الاسرة، لكنه يتغير من خلال قطاع العمل. وكما هو متوقع ، يكون الفقر ادنى في الاسر التي يكون فيها المعيل في دائرة العمل ، بين 17 و 18 في المائة في 2007 و 2012 ، مقارنة بـ20 في المائة بين تلك الاسر التي يكون فيها معيل الاسرة خارج دائرة قوة العمل (الشكل 22). معدلات السكان هي تقريباً 30 في المائة بين الاسر التي يكون فيها معيل الاسرة عاطل عن العمل ، على الرغم من ان هذه الاسر تشكل 1 الى 2 في المائة من جميع الاسر (الشكل 22 والشكل 23). على نحو يثير الدهشة العمل بدوام كامل لا يرتبط بحدوث فقر اقل بكثير، وفي عام 2012، اكثر من 42 في المائة من الاسر الفقيرة كان لها معيلين يعملان بدوام كامل ، زيادة بنسبة 7 نقطة مئوية منذ عام 2007.

يحدد الشكل 24 المعدلات السكانية بحسب قطاع العمل لمعيل الاسرة ، استناداً الى فترة سنوية مشار اليها. من بين الاسر التي يعمل فيها المعيل في حقل الزراعة او البناء، يكون الفقر 33 في المائة اعلى من بين الاسر التي يكون فيها المعيل عاطلاً عن العمل. يعد هذا النمط مقلقاً حيث ان هذين القطاعين لوحدهما يشكلان 24 في المائة من كل الاسر الفقيرة ، بينما تشكل البطالة لما يقرب من 30 في المائة اخرى (الشكل 25). على النقيض من ذلك، القطاع الذي فيه ادنى مستوى من حدوث الفقر، التعدين ومقالع الحجارة، تشكل اقل من 1 في المائة من الفقراء.

في عام 2012 ، كان لخمسة قطاعات عمل لمعيل الاسرة معدلات حجم فقر تبلغ 15 في المائة او اقل. التعدين والتصنيع والتجارة والمالية والادارة العامة – و عمل في هذه القطاعات اقل من 30 في المائة من معيلي الاسر الفقيرة. على العكس من ذلك، قطاعات العمل الخمسة

[19] نتائج قوة العمل تستند الى استدعاء من سبعة ايام ، تعريفات منظمة العمل الدولية

ذات معدلات الفقر بنسبة 20 في المائة او اكثر شملت الزراعة والبناء والخدمات العامة والنقل ، وقطاع توظيف العاطلين، وشكلت لما يقرب من 70 في المائة من الاسر الفقيرة.

الشكل 24: معدلات حجم الفقر حسب قطاع العمل لمعيل الاسرة

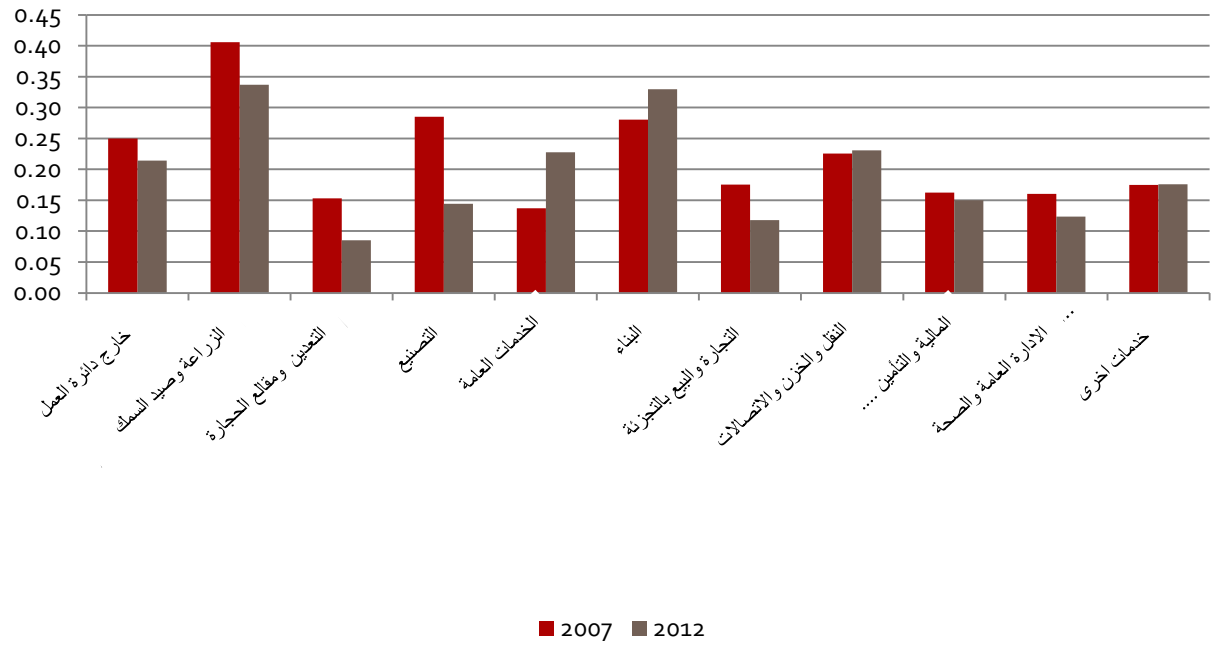

المصدر: حسابات المؤلف، المسح الاجتماعي الاقتصادي للأسر في العراق (***IHSES***) 2007 و 2012

الشكل 25: نسبة الفقراء حسب قطاع العمل لمعيل الاسرة

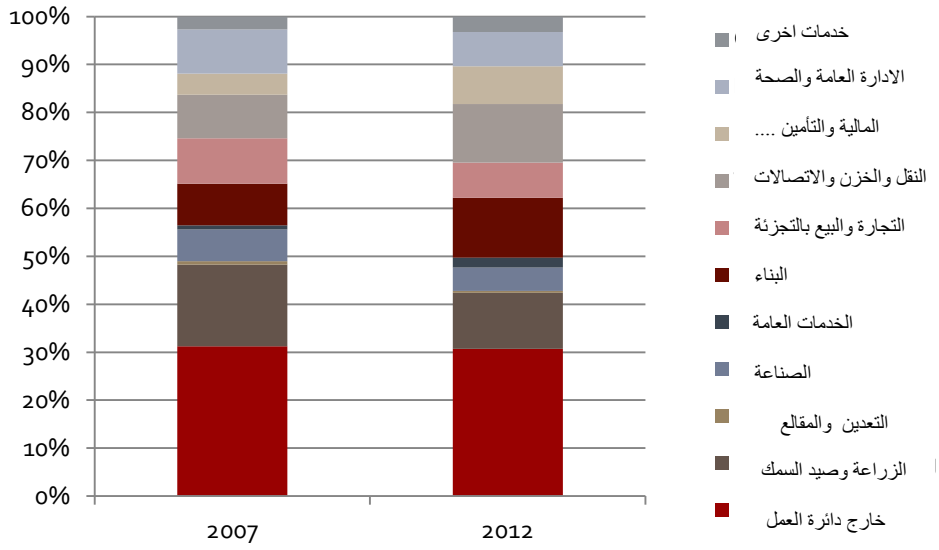

المصدر: حسابات المؤلف، المسح الاجتماعي الاقتصادي للأسر في العراق (***IHSES***) 2007 و 2012

ينبغي ملاحظة انه في الوقت الذي تكون فيه أغلب الوظائف تقريباً في قطاع الادارة العامة هي وظائف في القطاع العام، لكن ليست كل وظائف القطاع العام هي في قطاع الادارة العامة. ان الغالبية العظمى للوظائف في قطاع التعدين والمقالع ، وفي قطاع الخدمات العامة (الكهرباء ،الغاز والماء) هي وظائف في القطاع العام. اضافة الى وجود زيادة ملحوظة في نسبة وظائف القطاع العام في المالية والتأمين والخدمات المهنية، من 34 في المائة في 2007 الى 65 في المائة في 2012 (الشكل 26). وهكذا فان نشاطات القطاع الخاص من ناحية العمل في العراق متركزة في الزراعة والتصنيع والبناء والنقل والخزن والاتصالات والتجارة والبيع بالتجزئة. اضافة الى ان العمل في الزراعة والتجارة يتخذ في الغالب شكل العمل لحسابهم الخاص اكثر من العمل باجور وحوالي نصف وظائف القطاع الخاص في المالية والتأمين والخدمات المهنية وفي النقل وقطاع الاتصالات تتألف من العمل لحسابهم الخاص اكثر من التوظيف نظير اجور (الشكل 27). من خلال جمع هذه المعلومات سوية فان ذلك يوحي ان العديد من قطاعات العمل المرتبطة بمعدلات فقر ادنى وتشكل نسب صغيرة من الفقراء يسودها القطاع العام. على النقيض من ذلك ، القطاع الخاص (وعلى الاخص الزراعة والبناء) وهو ماكنة النمو وخلق الوظائف في بيئة اقتصادية صحية، يبدو ان أغلبه يتألف من فرص العمل لحسابهم الخاص (والتي قد تكون في الواقع انشطة كفاف) اكثر من كونها وظائف بمرتبات.

الشكل 27: التوظيف الذاتي في القطاع الخاص بشكل نسبة لجميع فرص العمل في القطاع الخاص

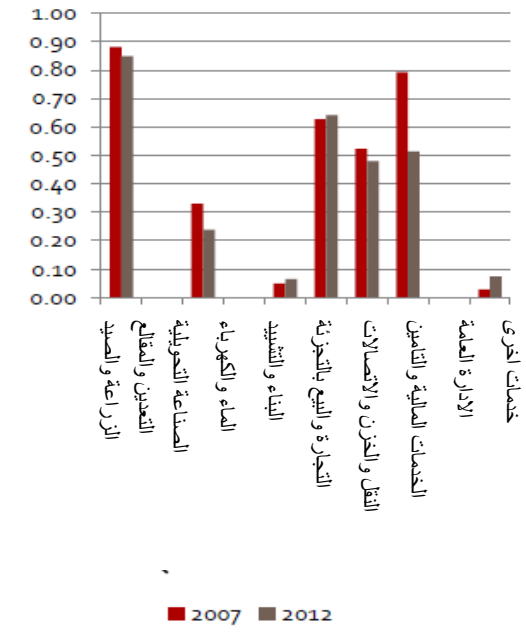

الشكل 26: التوظيف في القطاع العام بشكل نسبة من فرص العمل في كل قطاع ، 2007-2012

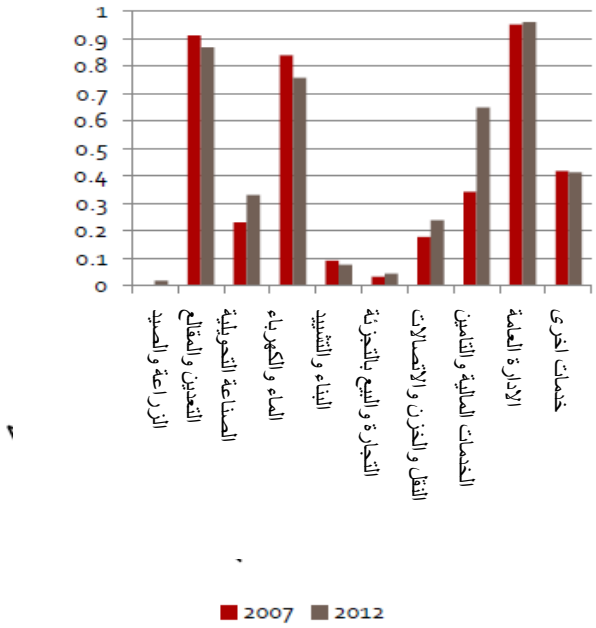

المصدر: حسابات المؤلف، المسح الاجتماعي الاقتصادي للأسر في العراق (***IHSES***) 2007 و 2012

روابط الانفاق الاستهلاكي والفقر

في هذه الفقرة نستكشف كيف ان العوامل المختلفة تعمل سوية على تفسير الانفاق الاستهلاكي، ونحاول قياس تأثير كل عامل في الوقت الذي تبقي فيه بقية العوامل ثابتة. وكذلك نحدد ادوارها في تحديد ان كانت اسرة ما فقيرة (الاستهلاك تحت خط الفقر) او تنتمي الى الـ40 في المائة الادنى (الاستهلاك تحت استهلاك الجزء الرابع من التقسيم العشري للاستهلاك). ان فائدة المنهج الاول تتمثل في انه يسمح لنا

باستخدام معلومات على امتداد التوزيع الاستهلاكي على الرغم من انه يفترض أن تأثير كل عامل هو تأثير خطي[20]. ان المنهج الاخير حيث تكون فيه النتيجة ان كانت الاسرة فقيرة ام لا ، يقدر تأثير كل عامل في تحديد ان كان استهلاك الاسرة منخفض بما فيه الكفاية، أي بمعنى ، تحت خط الفقر بدل من العلاقة الاجمالية مع الاستهلاك.

يقدم الجدول أ 2.4 نتائج الانحسار لسجل نصيب الفرد من الإنفاق الاستهلاكي الحقيقي على مجموعة من خصائص الاسرة ومعيل الاسرة وكذلك موقع المتغيرات. في عام 2007، كان الانفاق اقل بالنسبة للأسر الاكبر والتي لديها اطفال اكثر وكان الاستهلاك اعلى للأسر التي لديها كبار في السن (من المحتمل تأثير الدخل المتأتي من التقاعد). وكذلك كان هناك ارتباط ايجابي مع عدد الذكور بسن العمل العاملين. كان للتعليم ارتباط قوي مع الاستهلاك الاعلى. ان أغلب قطاعات العمل ترتبط بنصيب الفرد الاستهلاكي اعلى (نسبة الى اسر لديها معيلين لا يعملون) باستثناء البناء والذي كان له ارتباط بالاستهلاك الادنى. تظل العلاقة نفسها بحجم الاسرة وتركيبتها وتعليمها وعملها في 2012 باستثناء ان معيلي الاسر لا يعملون من حيث نصيب الفرد الاستهلاكي، عندما كانت جميع العوامل الاخرى مسيطر عليها.

على امتداد الخمس سنوات، تغيرت العلاقة بين الاستهلاك والموقع بطرق مهمة. احد هذه الطرق ، حجم العلاقة بين المعيشة في منطقة حضرية ما والاستهلاك الاعلى قد انخفض الى النصف. والطريقة الاخرى تأثير العيش في نينوى قد انقلب من فائدة نسبية الى خسارة ملحوظة ، بينما المحافظات الكردستانية الثلاث وكركوك والنجف تستمر في ان تكون مرتبطة باستهلاك اعلى نسبة الى بغداد في كلا السنتين. اضافة الى ان الاسر التي تسكن في الانبار وبابل وصلاح الدين والبصرة تميل الى ان يكون لها استهلاك اعلى في 2012 مقارنة بالاسر نفسها في بغداد. في كلا السنتين، ارتبطت محافظات معينة باستهلاك ادنى نسبة الى بغداد بعد السيطرة على تأثير خصائص الأسرة بشأن الاستهلاك بضمنها ديالى وكربلاء و واسط والقادسية وذي قار والمثنى وميسان.

في الجدول أ 2.5 نقدم نتائج انحسار الاحتمالية للعوامل التي تتوقع الفقر على مستوى الاسرة بضمنها الموقع وديموغرافية الاسرة والتعليم وموقف العمل بالنسبة لمعيل الاسرة وموقف الهجرة. يعمل السكن في المنطقة الحضرية على تقليل احتمالية الفقر بنسبة 11 في المائة في 2007 و 5 في المائة في 2012. ديموغرافية الاسرة – حجم الاسرة وعدد الاطفال وعدد الكبار – كلها مرتبطة بالفقر في 2007 و في 2012: الاسر الكبيرة والاسر التي لها نسب (اعالة) اكبر هي اكثر احتمالا ان تكون اسر فقيرة.

لتدابير نظام العمل ايضاً علاقة مع الفقر. يقلل واحد من العاملين الذكور بسن العمل الاضافيين من احتمالية الفقر بنحو 2 في المائة. اضافة الى ان بعض قطاعات العمل المعينة (نسبة الى كونها عاطلة عن العمل او خارج قوة العمل) لها علاقة بأدنى احتمالات للفقر – في 2007 ، الاسر التي لديها معيلين يعملون في تجهيز الكهرباء او الغاز او الماء (الخدمات العامة)، الادارة العامة والصحة والتربية كانت بنسبة 8 و4 في المائة اقل احتمالية ان تكون فقيرة (الجدول أ 2.5). في 2012 أغلب قطاعات العمل باستثناء الكهرباء والغاز والماء والزراعة قللت من احتماليات الفقر. مع هذا الاسر التي يكون معيلها عاملاً في البناء كانت 7 في المائة اكثر احتمالية ان تكون فقيرة.

ان مستوى تعليم معيل الاسرة له علاقة وثيقة بالفقر، في المستويات العالية للتعليم ، تنحدر احتماليات الفقر بنسبة متصاعدة. على سبيل المثال، نسبة الى أسرة معيلها أمّي، فان الاسر التي يكون معيلها ذو تعليم ابتدائي تواجه احتمالية فقر بنسبة 7 الى 8 في المائة ، بينما تلك الاسر التي لها تعليم ثانوي عالي او تعليم عالي تواجه بشكل عام اكثر من 16 في المائة احتمالات اقل في ان تكون فقيرة.

[20] يشير رافاليون (1996) ان السبب الذي يفضل من اجله مستوى الانحسار هو انه يعتمد على الفرضية الاضعف حول مصطلح الخطأ بدل من النموذج الثنائي لكونهم فقراء او لا.

كيف تتم مقارنة الفقراء بنسبة الـ40 في المائة الادنى استهلاكا ؟ من خلال التعريف، في العراق كافة الفقراء ينتمون الى نسبة الـ40 الادنى استهلاكا، لكن العكس غير صحيح. تمشياً مع التركيز النسبي للناس حول خط الفقر ، فان معدل الخصائص للفئات العشرية الاربعة الادنى استهلاكا متشابهة الى حد كبير مع تلك الخصائص التي تعود الى الفقراء. الجدول أ 2.6 يقارن الخصائص، بمعدل الفقراء، لأولئك الذين هم في نسبة الـ40 الادنى استهلاكا، والذين هم في الـ60 الاعلى استهلاكا في 2007 و 2012. كما هو الحال بالنسبة للفقراء، معدل الاسر في نسبة الـ40 في المائة الادنى استهلاكا لها احتمالية تقريباً متساوية في العيش في منطقة حضرية او منطقة ريفية وهذه الاسر تتألف من اكثر من 10 افراد بوجود ستة افراد (غير مستقلين /يعتمدون على غيرهم). اربعة من اصل خمسة معيلين في الاسر التي تقع في الـ40 في المائة الادنى استهلاكا لديهم تعليم ابتدائي او اقل ، خُمسين (5/2) منهم يعملون في الزراعة والبناء والتجارة والنقل (في الغالب وظائف القطاع الخاص). على النقيض من ذلك ، 80 في المائة من نسبة الـ60 من الفئات العليا من الاسر تعيش في الحضر بحجم مثالي للأسرة يبلغ 7 افراد ، اربعة منهم هم غير مستقلين. 42 في المائة من نسبة الـ60 العليا من الأسر لديها معيلين لهم تعليم ابتدائي وتقريباً خُمسين (5/2) منهم يعملون في الادارة العامة والمالية والتجارة.

ان تحليل الاحتمالية للخصائص الذي يتوقع وقوعها في الـ40 في المائة الادنى استهلاكا يؤكد هذه النتائج (الجدول أ 2.7). في 2007 قلل العيش في منطقة حضرية من احتماليات كونها في الـ40 في المائة الادنى استهلاكا بما يقارب 13 في المائة، وهي علاقة تستمر بالثبات في 2012، على الرغم من ان المُعامل قد انخفض الى 7 في المائة. ان حجم الاسرة ودرجة اعتمادها على الغير هي روابط قوية للانتماء الى الفئات العشرية الاربعة الادنى استهلاكا: في 2012 كل فرد اضافي في الاسرة زاد احتمالية كون تلك الاسرة في الـ40 في المائة الادنى استهلاكا بنسبة 8.6 في المائة ، وكل طفل زاد الاحتمالية بنسبة 6 في المائة. ان الانتماء الى اسرة يعيلها ذكر زادت من هذه الاحتمالية بنسبة 9 في المائة في 2012.

ان تدابير العمل وقوة العمل هي ايضاً مهمة جداً. يقلل كل ذكر عامل وهو بسن العمل من خطر الوقوع في الـ40 في المائة الادنى استهلاكا بنسبة 4 في المائة. تقلل كافة قطاعات العمل او لا تغير الاحتماليات في الوقوع في الـ40 في المائة الادنى استهلاكا نسبة الى معيل الاسرة كونه عاطل عن العمل او خارج قوة العمل ، باستثناء البناء الذي زاد من مخاطر الوقوع في نسبة الـ40 في المائة الادنى استهلاكا بنسبة 8 في المائة في 2012. ان توظيف معيل الاسرة في قطاعات الادارة العامة او المالية او التعدين والتي هي في الغالب وظائف قطاع عام لها تاثيرات كبيرة في تقليل احتماليات الوقوع في الـ40 في المائة الادنى استهلاكا بنسبة 11 في المائة و 9 في المائة و16 في المائة لكل من تلك القطاعات في 2012. اخيراً التعليم العالي لمعيل الاسرة يقلل بشكل واضح من احتمالية الوقوع في الفئات العشرية الاربعة الاساسية للتوزيع الاستهلاكي.

٧. الفقر عبر منطقة السكن

لغرض الوصول الى فهم افضل لأبعاد مساحة السكن للفقر ، سيضع التحليل الاتي تقسيم اضافي لبقية مناطق العراق الى ثلاثة اجزاء ، مما ينتج خمسة تقسيمات جغرافية للعراق (الخريطة 1) ذات حجم سكاني متساوي (الجدول 8):

1. (التقسيم الجغرافي الاول) كردستان وتتألف من محافظات اقليم كردستان الثلاث: دهوك و اربيل السليمانية وتشكل نسبة 15 في المائة السكان في العراق
2. (التقسيم الجغرافي الثاني) الشمال ويتألف من ثلاث محافظات مباشرة جنوب كردستان والى الشمال من بغداد وهي : نينوى وكركوك وصلاح الدين وتشكل نسبة 18 في المائة من السكان.
3. (التقسيم الجغرافي الثالث) بغداد وتتألف من محافظة واحدة وهي بغداد العاصمة وتشكل نسبة خُمس السكان في العراق.
4. (التقسيم الجغرافي الرابع) الوسط ويتألف من المحافظات الى الغرب والى الشرق ومباشرة جنوب بغداد وهي: الانبار وديالى والنجف وكربلاء وواسط وبابل وتشكل نسبة ربع السكان في العراق.
5. (التقسيم الجغرافي الخامس) الجنوب ويتألف من خمس محافظات جنوبية وهي: القادسية وذي قار والمثنى وميسان والبصرة وتشكل نسبة ما يقرب من 22 في المائة من السكان الكلية

خلال المدة من 2007 الى 2012 شهدت ثلاثة تقسيمات جغرافية نموا سكانيا أعلى من المعدل (بضمنها النمو الطبيعي للسكان وكذلك الهجرة) – التقسيمات الجغرافية :(كردستان والشمال والوسط). من جانب آخر شهدت نسبة السكان في بغداد بالكاد نمواً وكان النمو السكاني في الجنوب اقل من المعدل الوطني بنسبة 14 في المائة.

ان هذا التقسيم بحسب التقسيم الجغرافي يبين الفروقات الصارخة في الرفاهية ضمن المحافظات الـ14 التي تشكل بقية اجزاء العراق خلال المدة المدروسة. يحدد الشكل 28 معدلات حجم الفقر في كل تقسيم جغرافي في 2007 و في 2012، والتغيرات في الفقر على امتداد تلك الفترة (بالنقاط المئوية) . من الواضح ان التخفيف من الفقر كان متركزاً برمته في التقسيم الجغرافي الاوسط ، حيث ان معدلات الفقر انخفضت بنسبة 14 نقطة مئوية بين 2007 و 2012. على النقيض من ذلك، الجنوب كان هو التقسيم الجغرافي الوحيد الذي ازدادت فيه نسبة الفقر ليشهد انخفاضا فيهاالفقر بحدود 12 نقطة مئوية بينما نسبة الجنوب من الفقراء ازدادت بنحو ست نقاط مئوية ، ونسبة الشمال بأربعة نقاط مئوية وهو معدل اعلى بشكل ملحوظ من الزيادة في عدد السكان بسبب كبر حجم السكان فيهما.

الخريطة 1: التقسيمات الجغرافية الخمس للعراق

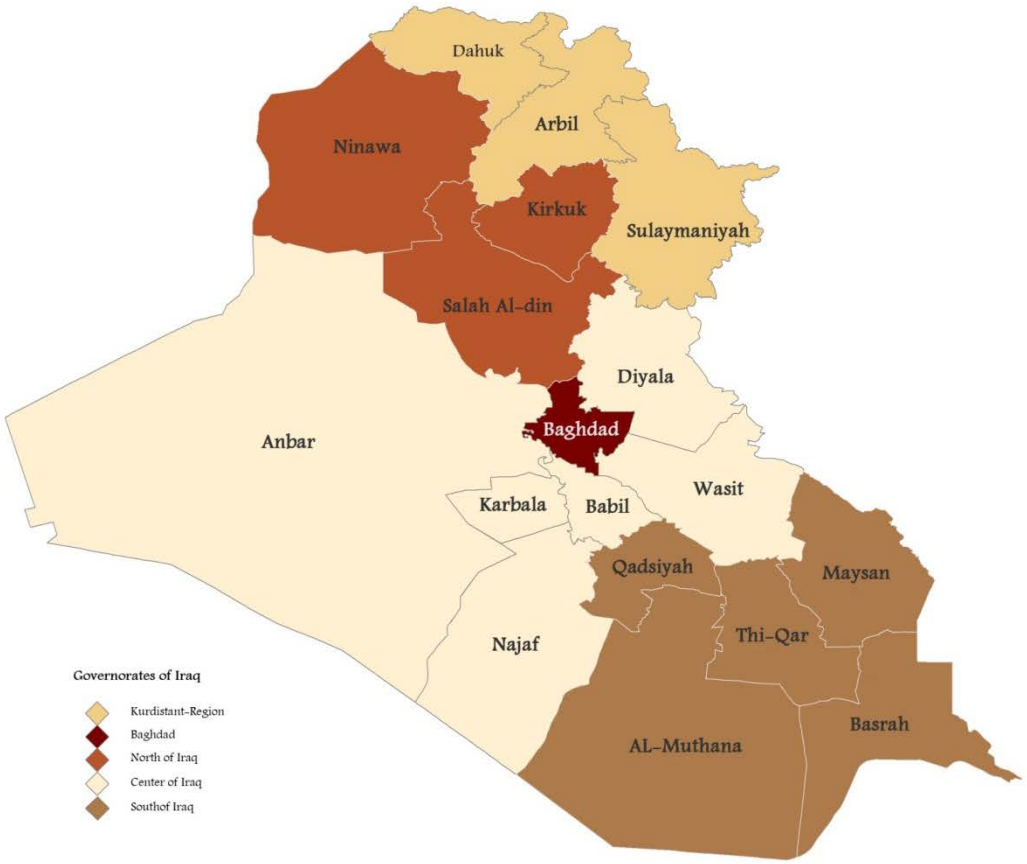

الجدول 8: تقديرات السكان التي تعتمد على المسوحات بحسب التقسيم الجغرافي[21]

	2007	2012	% تغيير (تراكمي): 2012 نسبة الى 2007	% من نسبة السكان لعام 2012
كردستان	,838,437	4,728,838	23.2	14.0
بغداد	6,961,071	7,193,415	3.3	21.2
الشمال	5,049,876	6,128,938	21.4	18.1
المركز	2 7,247,2	8,515,574	17.5	25.1
الجنوب	6,526,511	7,300,681	11.9	21.6
الكلي	29,623,167	33,867,446	14.3	100.00

المصدر: حسابات المؤلف، المسح الاجتماعي الاقتصادي للأسر في العراق (***IHSES***) 2007 و 2012

[21] في الوقت الذي لا تتوفر فيه حالياً تقديرات سكانية تتعلق ببيانات الاحصاء السكاني ، توفر التقديرات السكانية التي تستند الى المسوحات بعض المؤشرات عن حجم ونسبة كل تقسيم جغرافي ، يجب تفسير هذه التقديرات بحذر.

الشكل 28: معدلات السكان بحسب التقسيم الجغرافي (في المائة) والتغيرات (نقطة مئوية) ، 2007-2012

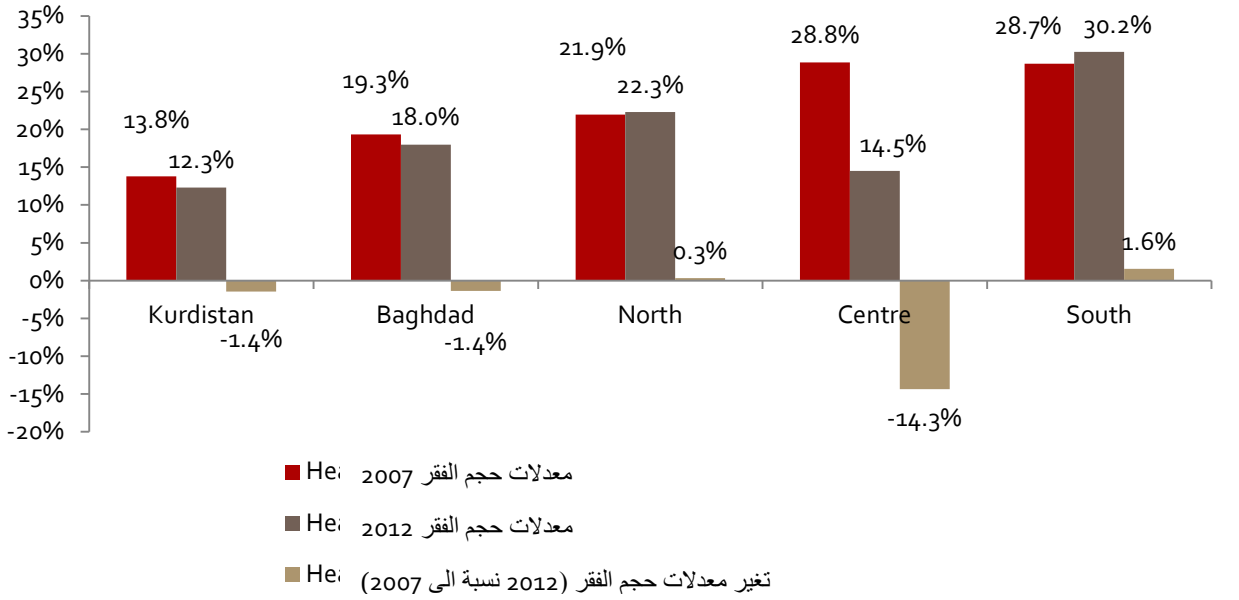

المصدر: حسابات المؤلف، المسح الاجتماعي الاقتصادي للأسر في العراق (***IHSES***) 2007 و 2012

الشكل 29: توزيع الفقراء بحسب التقسيم الجغرافي ، 2007-2012

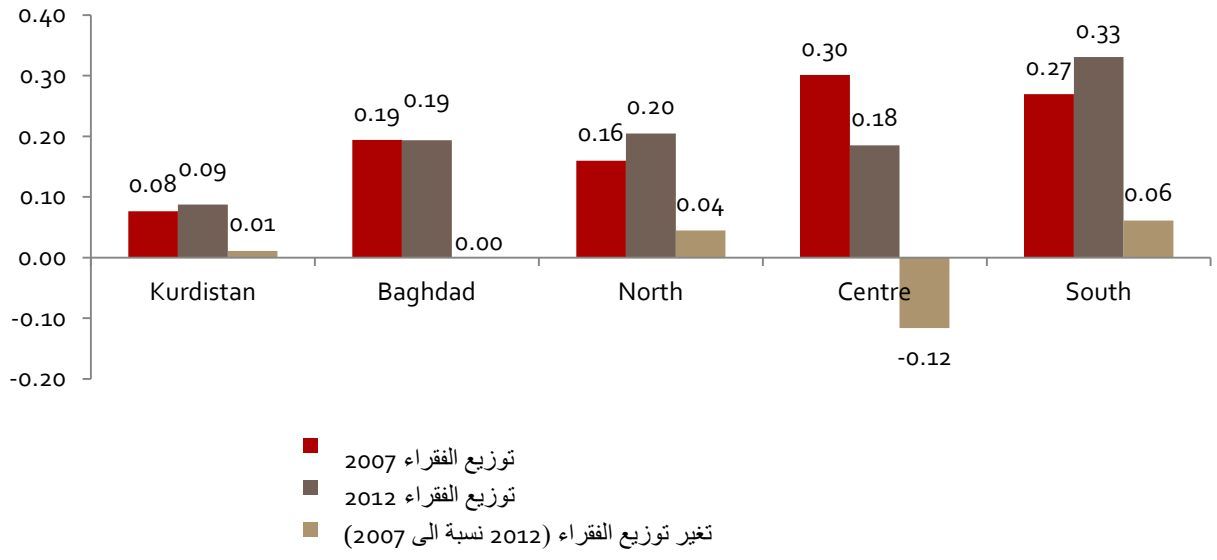

المصدر: حسابات المؤلف، المسح الاجتماعي الاقتصادي للأسر في العراق (***IHSES***) 2007 و 2012

من ناحية اخرى ، تحجب المعدلات الاجمالية والتوجه بالنسبة للتقسيم الجغرافي الجنوب عن العيان اداءً متباينا بشكل متزايد بين البصرة وبقية المحافظات في الجنوب (الشكل 30). في الوقت الذي انخفض فيه الفقر في البصرة بحوالي 14 نقطة مئوية في 2012، ازدادت فيه معدلات السكان بنحو 10 نقطة مئوية الى نسبة مذهلة 40 في المائة في المحافظات الاربعة في التقسيم الجغرافي الجنوبي وهي ذي قار

والمثنى والقادسية وميسان. على نحو مشابه ضمن التقسيم الجغرافي الشمالي ازدادت معدلات السكان بحدة في نينوى من 20 في المائة في 2007 الى 32 في المائة في 2012، بينما انخفض الفقر في صلاح الدين وكركوك المحافظتين الاخريين في التقسيم الجغرافي الشمالي.

الشكل 30: الفقر في محافظة البصرة وبقية المنطقة الجنوبية ، 2007-2012

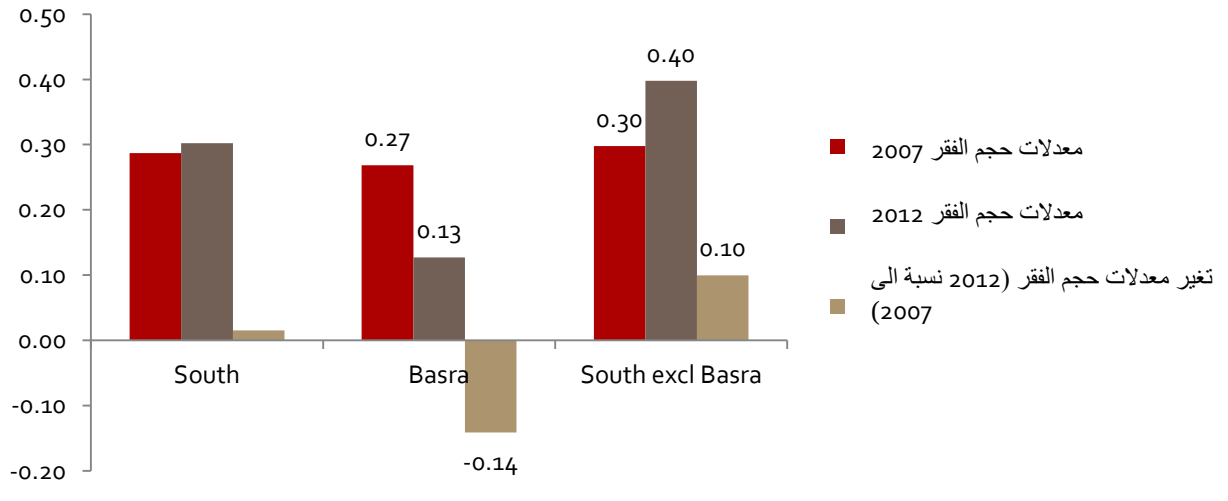

المصدر: حسابات المؤلف، المسح الاجتماعي الاقتصادي للأسر في العراق (***IHSES***) 2007 و 2012

VI. الفقر خارج نطاق الاستهلاك

ان الفقر في العراق كما هو الحال في الدول النامية يتعدى نطاق الحرمان المادي –العجز عن تلبية الاحتياجات الاساسية من الغذاء والمأوى والملبس وغيرها من الضروريات التي تشكل الحد الادنى من مستوى المعيشة. فضلا عن ان حرمان العديد من الاسر العراقية من ناحية التنمية البشرية – الصحة ، التعليم ومستويات المعيشة (وصف تفصيلي في الفصل اللاحق) – ان تقويم الاسر ذاتياً لموقفها من ناحية الرفاهية تتضمن سلسلة من ابعاد الرفاهية القابلة للقياس وغير القابلة للقياس. تطرح المسوحات الاجتماعية الاقتصادية الخاصة بالأسر في العراق لعام 2012 سلسلة من التساؤلات لغرض وضع فهم افضل للرفاهية الشخصية والنسبية. تستخدم هذه الفقرة هذه المقاييس وعلاقاتها لتعزيز فهمنا للرفاهية كما يتصورها العراقيون انفسهم ، وعن كيفية ارتباطها بفقر الاستهلاك.

السؤال الاول من نوعه يطرح تساؤلاً على المستجيب الاساسي: " برأيك ما هو الحد الادنى للدخل الشهري الذي تكون اسرتك بحاجة اليه لتغطية احتياجاتها الاساسية؟" بالنسبة للعراق ككل، معدل الحد الادنى من نصيب الفرد من الدخل الذي ادلت به الاسر وكونه ملائماً لتغطية الاحتياجات الاساسية هو 128900 دينار عراقي. في المتوسط ادلت الاسر في الريف بالحد الادنى للدخل بنسبة تقل 32 في المائة مقارنة بالأسر في المنطقة الحضرية (الجدول 9). اعلى حد ادنى من احتياجات الدخل ادلي به في بغداد ، 28 في المائة اعلى من المعدل الوطني، مع اقل حد في الشمال ، اقل بنسبة 21 في المائة. اكبر الفروق بين الاسر في المناطق الريفية والاسر في المناطق الحضرية هو في كردستان، حيث ان الاسر الريفية ادلت احتياجها بنسبة تقل 38 في المائة من نصيب الفرد من الدخل شهرياً، بينما بغداد والشمال لهما ادنى تفاوت بين الحضر والريف بحوالي 20 في المائة. من المهم ملاحظة انه بالرغم من التعديل غير الغذائي المناطقي الذي يسمح بخط فقر استهلاكي اعلى بشكل ملحوظ في بغداد، فان الفروق المتصورة بين متطلبات ادنى حد للدخل وبين خط الفقر تعد جوهرية. تفيد الاسر في بغداد عن احتياجها الى دخل بحد ادنى والذي هو بالمتوسط 40 في المائة اعلى من خط الفقر في بغداد. وعلى نحو مشابه المنطقة الوسطى

حيث انخفضت فيها نسبة الفقر بحدة في العديد من المحافظات، تفيد الاسر احتياجها لدخل بحد ادنى اعلى بـ 30 في المائة تقريباً من خطوط الفقر المناطقية.

الجدول 9: معدل الحد الادنى لنصيب الفرد من **الدخل الشهري (الاف بالدينارالعراقي) المطلوبة لتلبية الاحتياجات الاساسية ،2012**

التقسيم الجغرافي	الريف	الحضر	% فرق (الحضر نسبة الى الريف)	الكلي	% فرق (نسبة الى الوطني)	خط الفقر الاستهلاكي	% فرق (نسبة الى خط الفقر المناطقي)
كردستان	100.88	138.88	37.67	131.45	1.98	142.41	-7.69
بغداد	140.42	168.69	20.1	165.13	28.1	115.93	42.43
الشمال	91.29	109.2	19.65	101.81	-1.02	101.68	0.13
المركز	113.95	145.46	27.65	131.16	1.75	101.68	29
الجنوب	96.12	119.9	24.74	111.9	-13.19	101.68	10.05
كل العراق	105.57	139.68	32.3	128.9			

يبين الجدول 10 معدل دخول الحد الادنى لكل نسمة شهرياً التي ادلت بها الاسر في كل محافظة (مناطق حضرية وريفية) وكذلك بالنسبة للبلد بأجمعه. ان اكبر الفروق بين المناطق الريفية والحضرية في هذا المقياس هو في اربيل، مع وجود اسر حضرية اقرت باحتياجاتها من الحد الادنى من الدخل بنسبة تزيد عن 50 في المائة من تلك الاسر في المناطق الريفية. أقل الفروق في البصرة حيث تفيد الاسر الحضرية والريفية باحتياجها الى مداخيل متشابهة جداً. تعد الدخول بالحد الادنى المطلوبة في المناطق الحضرية والريفية منخفضة نسبياً في المحافظات التي فيها فقر استهلاكي اعلى وتعتبر مرتفعة نسبياً في اربيل وبغداد والنجف والبصرة والانبار. نسبة الى المعدل الوطني ، ادلى سكنة نينوى والمثنى باحتياجاتهم الى دخول شهرية اقل بنسبة تزيد عن 30 في المائة لتلبية احتياجاتهم الاساسية بينما كان احتياج الساكنين في النجف اكثر من 40 في المائة.

ان مفهوم احتياجات الحد الادنى من الدخل ليس واضحاً انه احد المفاهيم المطلقة، لكنه ايضاً مفهوم يبدو انه يزداد ببطئ مع النفقات الاستهلاكية للفرد (الشكل 31). بالنسبة للفئات العشرية الادنى استهلاكا، فان متوسط انفاق الفرد هو ادنى مما ادلي به من الاحتياجات الشهرية من الحد الادنى للدخل. بعد ذلك ، تزداد احتياجات الحد الادنى من الدخل ببطء بمعدل عام قدره 7 في المائة لكل فئة عشرية، حتى الجزء السابع من الفئات العشرية. وبعد ذلك، تزداد الاحتياجات بشكل اكثر سرعة بنحو 11.6 في المائة للجزء الثامن والجزء التاسع من الفئات العشرية و بنحو 31 في المائة للفئة العشرةي الاعلى (مقارنة الفئة التاسعة من التقسيم).

الجدول 10: معدل الحد الادنى لنصيب الفرد من الدخل الشهري (الاف بالدينارالعراقي) ، محافظات

	ريف	حضر	(نسبة الريف الى الحضر) %	الكلي	الى الوطني) فرق (نسبة %
نينوى	74.41	86.57	16.35	81.73	-36.59
المثنى	75.17	100.36	30.51	86.22	-33.11
كربلاء	82	96.88	18.15	91.91	-28.7
القادسية	85.81	101.42	18.2	94.73	-26.51
ذي قار	81.05	103.61	27.83	94.75	-26.5
ميسان	100.82	119.53	18.55	113.89	-11.65
السليمانية	93.18	119.41	28.15	115.01	-10.78
ديالى	102.54	129.69	26.47	115.39	-10.48
صلاح الدين	106.15	127.79	20.39	116.03	-9.99
واسط	101.54	138.47	36.36	123.06	-4.53
بابل	108.84	148.32	36.27	127.13	-1.38
كركوك	114.83	143.43	24.91	134.28	4.17
دهوك	106.15	148.82	40.2	137.1	6.35
البصرة	140.79	138.08	-1.92	138.63	7.55
الانبار	136.62	141.96	4.68	138.71	7.61
اربيل	103.8	155.71	50.01	146.73	13.83
بغداد	140.42	168.69	20.13	165.13	28.1
النجف	148.43	203.18	36.89	185.8	44.14
العراق	105.57	139.68	32.3	128.9	0

الشكل 31: مقارنة احتياجات الحد الادنى لنصيب الفرد من الدخل الشهري مع نصيب الفرد من الاستهلاك بحسب الفئات العشرية

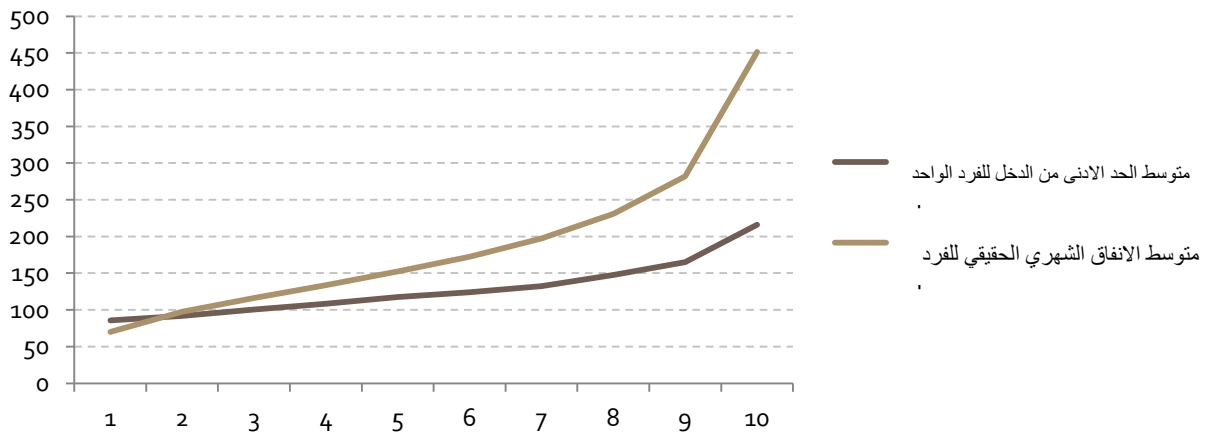

يستقي المسح ايضاً معلومات تتعلق بالاكتفاء (الرضا بالمعيشة) من خلال ابعاد مختلفة تشمل الغذاء والسكن والدخل والعمل والامن المحلي والثقة والقبول ضمن المجتمع والمعيشة بشكل عام. وهذه الابعاد سُئل عنها افراد الاسرة بسن فوق الـ15 كافة. لكل من هذه العناصر وللتقويم الاجمالي عن الاكتفاء ، يعرض الشكل 32 نسبة المستجيبين الذي قالوا أنهم مكتفون عبر اغلب العناصر. على امتداد المناطق الحضرية والمناطق الريفية ، اعلى معدلات الاكتفاء او الرضا تتعلق بالسكن والدخل والعمل والتعليم مع ما يزيد عن ثلث المستجيبين ادلوا كونهم غير راضين او مكتفين.

الشكل 32: عدم الاكتفاء عبر مختلف الابعاد ، العراق ، في المناطق الريفية والحضرية

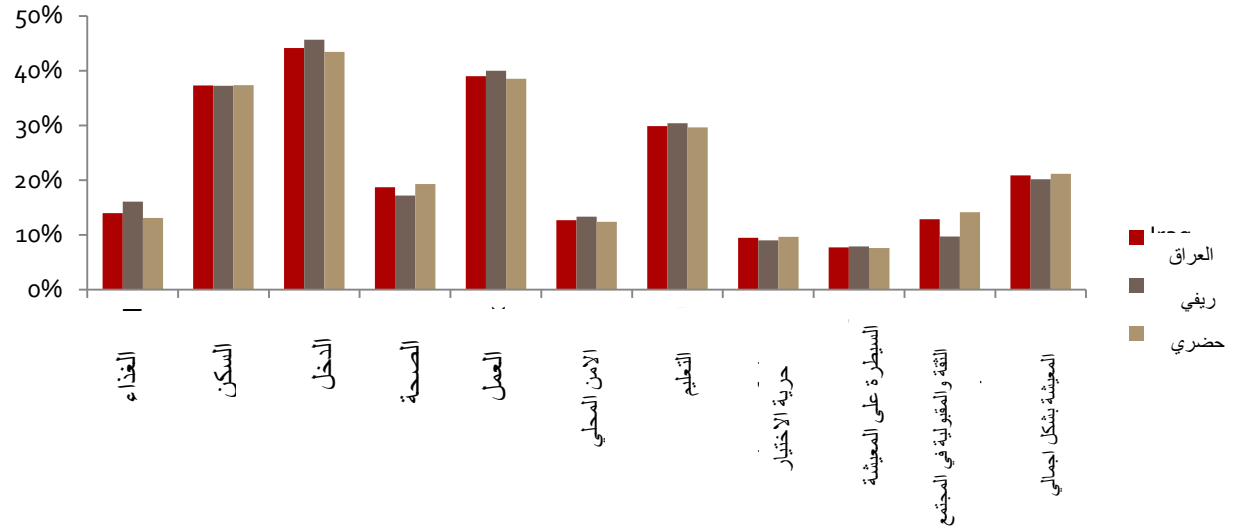

تتباين معدلات عدم الرضا عبر عناصر مختلفة بحسب منطقة السكن (الشكل 33). معدلات عدم بالرضا بالغذاء والسكن والدخل والعمل هي الاعلى في بغداد والجنوب بينما لبغداد اعلى معدلات عدم الرضا من حيث التعليم والامن المحلي.

الشكل 33: معدلات عدم الاكتفاء (الرضا) ، ابعاد مختارة بحسب التقسيم الجغرافي

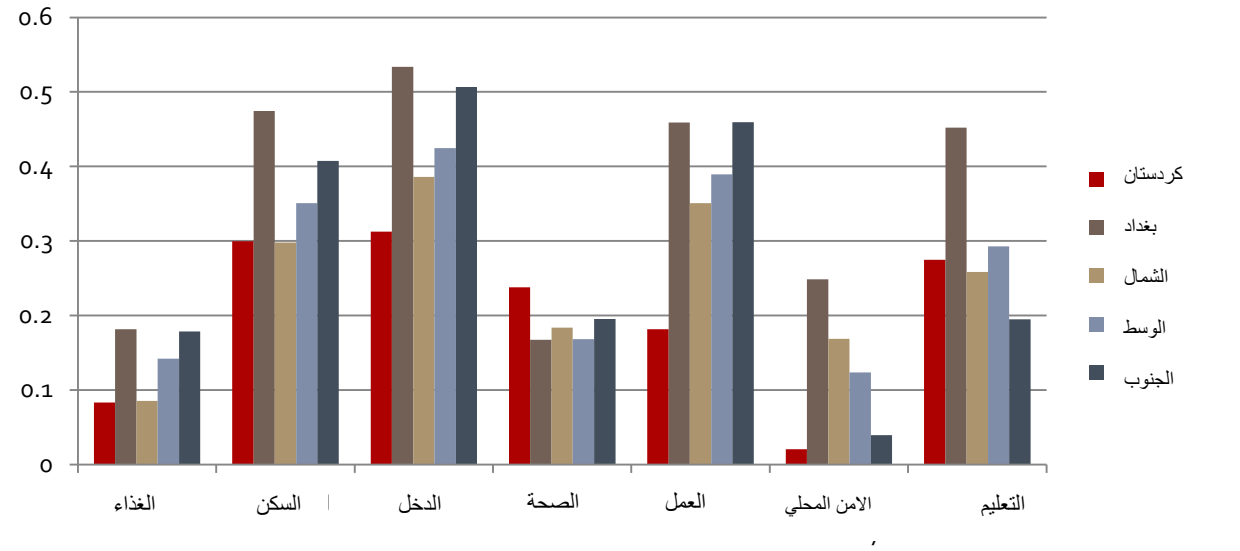

ان سلسلة التساؤلات التي تخص الاكتفاء تبعها مباشرة تقويم ذاتي شخصي لموقف فقر الاسرة وطرحت الاسئلة الى مجموعة الافراد نفسها. استناداً الى هذه المقاييس المختلفة ، انشأنا ثلاثة مقاييس اضافية للرعاية الاجتماعية وهي مقاييس شخصية و ادلي بها ذاتياً:

(i) فقر الحد الادنى من الدخل: تعد الاسرة فقيرة بموجب هذا المقياس ان كان الحد الادنى لدخلها الشهري لكل فرد الضروري لتغطية الاحتياجات الاساسية اعلى من النفقات الشهرية لكل فرد.

(ii) فقر الاكتفاء (الرضا بالمعيشة): كل فرد بعمر 15 سنة فأكبر يعد فقيراً بموجب هذا المقياس ان اقر بانه "غير مكتفي جداً" او "غير مكتفي مطلقاً" بحالته المعيشية.

(iii) الفقر الشخصي: كل فرد بعمر 15 سنة فأكبر يعد فقيراً بموجب هذا المقياس ان كان جوابه الذي يتعلق بموقف اسرته اما "فقيرة" او " فقيرة جداً".

يحدد الشكل 34 معدلات حجم الفقر الاستهلاكي والتقييم الذاتي للرفاهية بموجب هذه المقاييس الثلاثة للعراق ككل وللمناطق الريفية والمناطق الحضرية. بشكل اجمالي، معدلات الفقر المستندة الى الاستهلاك نوعاً ما مشابهة لتلك المستندة الى سؤال الحد الادنى من الدخل وعلى الرضا بالمعيشة، في الوقت الذي يكون فيه قياس الفقر من خلال الرفاهية الشخصية اعلى بنسبة 26 في المائة. في المناطق الريفية ، 20 في المائة من الاشخاص الذين يدلون بانهم غير راضين بحياتهم المعيشية، 24 في المائة لهم استهلاك اقل لكل فرد من احتياجاتهم المقدرة من الدخل الاساسي، بينما اكثر من 30 في المائة هم فقراء استناداً الى خط الفقر الاستهلاكي او يقيّمون ان اسرتهم فقيرة او فقيرة جداً. في المناطق الحضرية بينما تكون فيه معدلات حجم الفقر الاستهلاكي منخفضة نسبياً فان قياسات اخرى للفقر تعد اعلى بشكل ملحوظ.

من خلال النظر الى التقسيمات الجغرافية (الشكل 35)، لكردستان ادنى معدلات عدم الاكتفاء والفقر الشخصي وفقر ادنى حد للدخل تمشياً مع معدلات الفقر الاستهلاكي. في واقع الامر فقط 5 في المائة من السكان ادلوا بانهم بحاجة الى المزيد من الدخل لتلبية احتياجاتهم الاساسية اكثر من نفقاتهم الحالية. في بغداد ، في الوقت الذي يكون فيه الاستهلاك والفقر الشخصي متشابهان ، فان قياسات اخرى تقترح مستويات اقل من الفقر. في الوسط، حيث انحدرت فيه معدلات الفقر الاستهلاكي بشكل كبير منذ 2007، وكذلك فقر ادنى حد للدخل والفقر الشخصي والفقر الرضا بالمعيشة كلها اعلى بكثير بمعدل فقر يفوق الـ30 في المائة. على النقيض من ذلك في الجنوب معدلات عدم الرضا بالمعيشة تعد منخفضة نسبياً عند نسبة 23 في المائة، مقارنة بالفقر الاستهلاكي عند 30 في المائة والفقر الشخصي عند 34 في المائة. الجدول الملحق 8.9 يقدم تقديرات على مستوى المحافظات. من خلال جميع القياسات فان للسليمانية ادنى معدل فقر بينما كان للمثنى اعلى معدلات للفقر الاستهلاكي عند 48 في المائة ،للقادسية اعلى معدلات الفقر الشخصي ، مع نصف المستجيبين الذين يعدون موقف اسرهم اما فقيرة او فقيرة جداً. ادنى معدلات الرضا بالمعيشة ادلي بها في بغداد حيث ان 36 في المائة اقروا انهم اما ليسوا راضين او ليسوا راضين مطلقاً بمجمل معيشتهم مما يرجح ان ذلك يظهر المعدلات الكبيرة لعدم الرضا بالموقف الامني. على النقيض من ذلك، في النجف حيث ان معدلات الفقر الاستهلاكي هي فقط 10 في المائة ، اكثر من 40 في المائة لديهم نفقات استهلاكية للفرد تحت متطلبات ادنى حد للدخل التي ادلوا بها.

الشكل 35: معدلات اعداد السكان ، قياسات مختلفة للرفاهية ، العراق ، التقسيمات الجغرافية، 2012

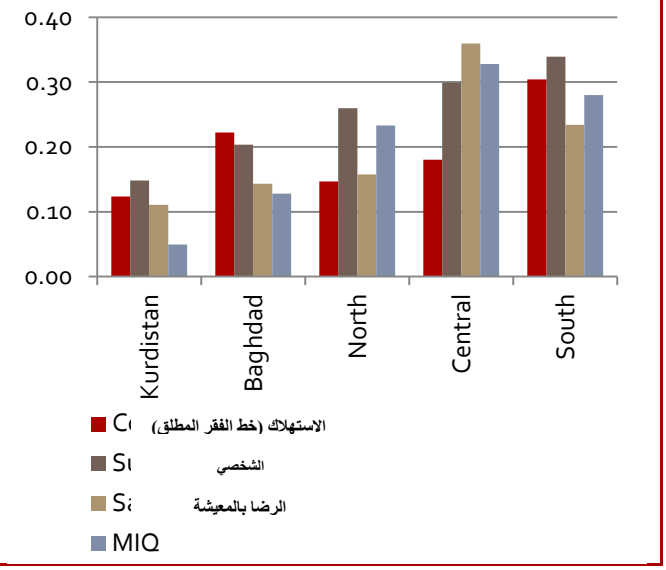

الشكل 34: معدلات اعداد السكان، قياسات مختلفة للرفاهية ، العراق ، في مناطق الريف و الحضر 2012

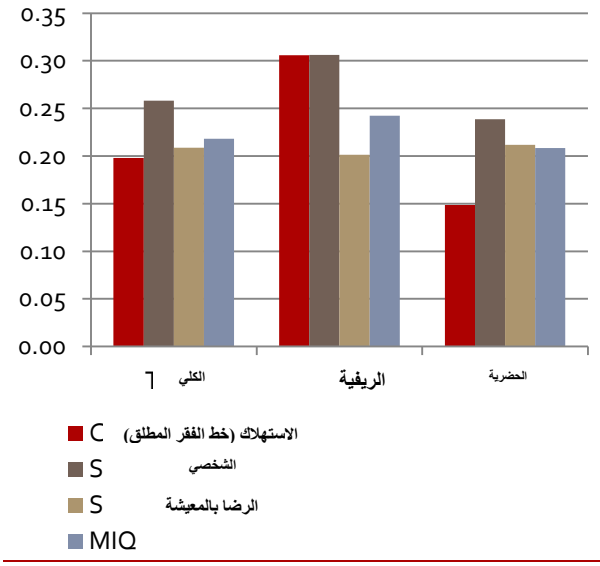

ان مقارنة حدوث الفقر بموجب هذه القياسات المختلفة على الفئات العشرية للاستهلاك يكشف الحد الذي تجمع فيه هذه القياسات الشخصية كل من القياسات المطلقة والنسبية. نستطيع ان نرى ادنى حد للدخول ، والتي اشير اليها بأدنى حد للاحتياجات، تبدو ان لها بعد نسبي وزيادة في ثروة الاسر، نسبة الاسر التي تستهلك تحت احتياجاتها من ادنى حد للدخل التي ادلوا بها ذاتياً تهبط بشكل ثابت بازدياد الاستهلاك، من 62 في المائة بين التقسيم العشري الاساس للاستهلاك الى 20 في المائة بين التقسيم العشري الخامس، الى 5 في المائة بين التقسيم العشري الاعلى. ان قياسات فقر الرضا بالمعيشة والفقر الشخصي من جانب آخر والتي تتعدى الاستهلاك والدخل لا تنخفض بشكل سريع مع زيادة مستويات الاستهلاك. ان مستويات الفقر الشخصي المقيّم ذاتياً والتي ترجع الى فكرة الرفاهية المطلقة ، تنخفض من 56 في المائة بين التقسيم العشري الاساس الى 26 في المائة بين التقسيم العشري الخامس والى 8 في المائة بين التقسيم العشري الاعلى. ان معدلات عدم الرضا هي الاقل في الاستجابة الى التحسينات في الدخل والاستهلاك وتظل مرتفعة عند 26 في المائة بين التقسيم العشري الخامس و 15 في المائة عند التقسيم العشري الاعلى.

تماشياً مع النواحي المختلفة للحرمان المطلق والنسبي التي التقطته هذه المقاييس المختلفة، والعناصر التي توضع في الحسبان عند تقويم ان كانت الاسرة او ان كان الفرد يعدون انفسهم محرومين ، فان ما يقرب من نصف فقراء الاستهلاك هم فقراء ايضاً من ناحية الفقر الشخصي وفقر الحد الادنى للدخل، بينما 28 في المائة هم غير راضين بمعيشتهم بالمجمل (الشكل 37). 45 في المائة من أولئك الذين هم فقراء بمعنى ان استهلاكهم اقل من احتياجاتهم المتصورة من الحد الادنى للدخل هم ايضاً فقراء من ناحية الاستهلاك، 32.5 في المائة من الاسر التي تعد نفسها فقيرة او فقيرة جداً هي تحت خط الفقر الاستهلاكي، بينما حوالي خُمس الاسر التي تعبر عن عدم رضاها بمعيشتها هي ايضاً فقيرة من ناحية الاستهلاك (الشكل 38).

الشكل 36: مقاييس الفقر من خلال الفئات العشرية للاستهلاك

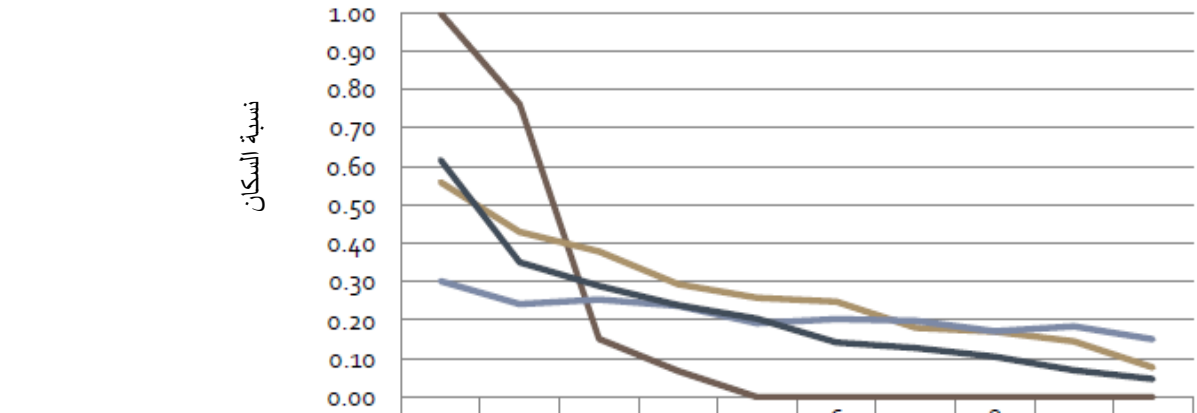

	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
الاستهلاك (خط الفقر المطلق)	1.00	0.76	0.15	0.07	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
الشخصي	0.56	0.43	0.38	0.29	0.26	0.25	0.18	0.17	0.14	0.08
الرضا	0.30	0.24	0.25	0.24	0.19	0.20	0.20	0.17	0.18	0.15
فقر الحد الادنى من الدخل	0.62	0.35	0.29	0.24	0.20	0.14	0.13	0.10	0.07	0.05

لذلك فان الروابط بين الفقر الشخصي والرضا وعدم الرضا بالمعيشة تعد اوسع من تلك التي في الفقر الاستهلاكي (الجدول الملحق 8.10). على سبيل المثال ان الاسر ذات الاحجام الاكبر التي لها اطفال واشخاص كبار اكثر ترتبط بمستويات ادنى من الفقر الشخصي ومن عدم الرضا (كأن يكون احد الافراد انثى). الروابط الاخرى تعد شائعة: عدم العمل والعمل في القطاع الخاص كذلك توظيف ذكور بسن العمل اقل كلها مرتبطة بنسبة فقر اعلى بموجب هذه المقاييس. ان مستويات التعليم المتدنية تقلل كذلك من مؤشرات الرفاهية هذه. يرتبط كل تقسيم جغرافي برفاهية اقل نسبة الى كردستان وبالإضافة الى ان الافراد الذين ينتمون الى الاسر التي يكون معيلوها مولودون في محافظة اخرى ، او يدلون بانهم نزحوا قسراً فمن المرجح اكثر انهم يدلون برعاية اجتماعية وبرضا بالمعيشة اقل . اخيراً وكما هو متوقع كلما كان مستوى الاستهلاك بالنسبة للفرد اعلى كلما كانت معدلات الفقر الشخصي وعدم الرضا اقل.

الشكل 37: نسبة الاستهلاك ، الفقراء الذين هم فقراء بحسب معايير اخرى

الشكل 38: نسبة الدخل الشخصي ومستوى الرضا والحد الادنى للدخل ، الفقراء الذين هم فقراء بحسب الاستهلاك

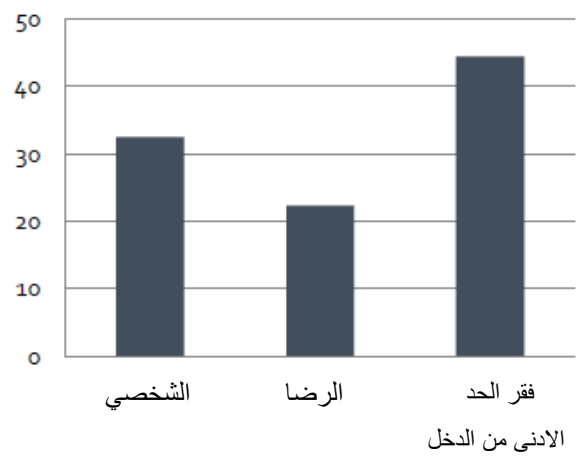

لغرض فهم اضافي عن كيفية قيام العراقيين (في هذه الحالة، العراقيين بسن الـ15 وفوق) بتقويم موقف رفاهية اسرهم وكذلك رضاهم او عدم رضاهم بمعيشتهم، نقصر انتباهنا على ابعاد الحرمان كما تم الكشف عنها عن طريق قيم الانحسار اعلاه – التعليم ، العمل (او فقدان العمل) ، الفقر من حيث النفقات الاستهلاكية الادنى ، اما نسبة الى التوزيع الاستهلاكي او نسبة الى افكارهم الخاصة بهم بشأن احتياجات الحد الادنى من الدخل، والتقسيم الجغرافي لمكان الاقامة، والذي هو بديل عن الحصول على الخدمات والامن المحلي وحكم القانون، والبيئة المحلية وسوق العمل. نستثني حجم الاسرة ، التركيبة والنوع (ذكر/انثى) بالنسبة للفرد كما نضع في اعتبارنا هذه الامور كأنها ممنوحة بدلاً من كونها حالات حرمات بحد ذاتها.

نعرف حالات الحرمان التالية:

التعليم:	أمي وتعليم ابتدائي غير مكتمل (نسبة الى الثانوي العالي والتعليم العالي)
	تعليم اولي مكتمل وثانوي واطئ (نسبة الى الثانوي العالي والتعليم العالي)
التوظيف:	غير موظف (نسبة الى التوظيف في القطاع العام)
	العمل في القطاع الخاص (نسبة الى التوظيف في القطاع العام)
	نسبة ادنى من المعدل من الرجال هم بسن العمل ولديهم عمل
النزوح والهجرة:	نزوح قسري
	معيل الاسرة مولود في مكان آخر
الاستهلاك وفقر الحد الادنى من الدخل:	انفاق الاسرة حسب الفرد هو اقل من احتياجات الحد الادنى من الدخل
	التقسيم الخمسي 1 (الافقر) نسبة الى التقسيم الخمسي 5)
	التقسيم الخمسي 2 (نسبة الى التقسيم الخمسي 5)
	التقسيم الخمسي 3 (نسبة الى التقسيم الخمسي 5)
	التقسيم الخمسي 4 (نسبة الى التقسيم الخمسي 5)
منطقة السكن:	الفقر الشخصي: التقسيم الجغرافي (نسبة الى كردستان)
	الرضا (الاكتفاء): التقسيم الجغرافي (نسبة الى الشمال)

من خلال تطبيع معاملات الانحسار لهذه الابعاد في ازاء نموذج الفقر الشخصي و نموذج لفرد غير راضي بمعيشته، يمكننا انشاء المرجحات النسبية لكل من هذه الابعاد (الجدول الملحق 8.11 و 8.12 و 8.13). يتم تجميع هذه الابعاد الى فئات: التعليم والتوظيف والنزوح والهجرة والاستهلاك او فقر الدخل ومكان الاقامة وهي مبينة في الشكل 39. يبين الشكل 40 حدوث كل من حالات الحرمان هذه ، مرجحة بشكل مناسب.

الشكل 40: الحدوث المرجح لأبعاد مختلفة من الحرمان في تحديد الفقر الشخصي وعدم الرضا بالمعيشة

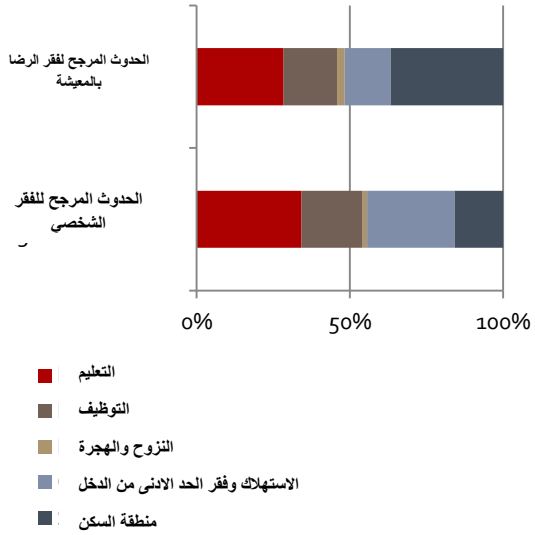

الشكل 39: المرجحات النسبية لأبعاد مختلفة من الحرمان في تحديد الفقر الشخصي وعدم الرضا بالمعيشة

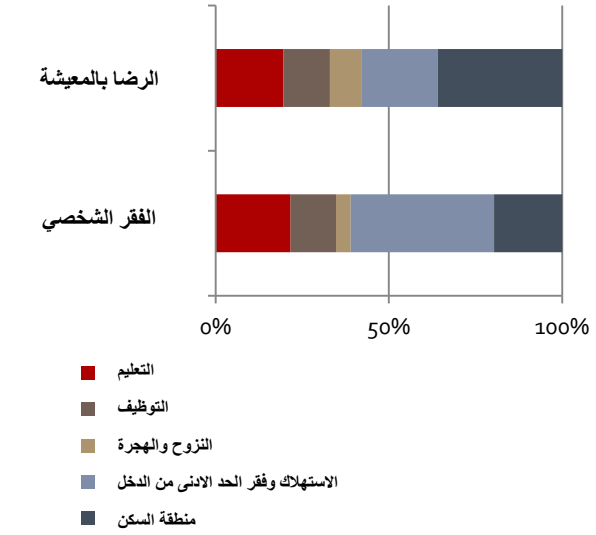

عند مقارنة المرجحات النسبية لأبعاد مختلفة في الشكل 39، من الواضح انه عند تحديد تقويمات ذاتية لموقف الفقر، يوضع المرجح الاكبر على فقدان الاستهلاك او الدخل مع مرجح مشابه لكن متساوي على الحرمان من التعليم او على مكان الاقامة. على النقيض من ذلك، عدم الرضا بالمعيشة يبدو انه مدفوع اكثر بالمكان الذي يعيش فيه الفرد ، مما يظهر الاهمية الاضافية للعوامل المحددة خصيصاً بالموقع لتشمل المخاوف الامنية وسوق العمل المحلية وتقديم الخدمات. مع هذا ان حدوث حالات الحرمان هذه يتفاوت ايضاً، على سبيل المثال اقل من 6 في المائة من الافراد يدلون كونهم نازحين قسراً بينما اكثر من 60 في المائة من الافراد لا يعملون.

يبين الشكل 26 كيف ان حدوث حالات الحرمان هذه من شأنها ان تتغير اعتماداً على استخدام أي من مجاميع المرجحات. نظراً الى مستويات التعليم المنخفضة بشكل منتشر ، يعد حدوث الحرمان من التعليم كبير ويرجح اكثر في تقويمات الفقر الشخصية. على نحو مشابه في الوقت الذي تكون فيه لنتائج التوظيف مرجح صغير نسبياً ، بسبب ان القليل من الافراد لديهم امكانية للحصول على وظائف القطاع العام ، فان الحدوث المرجح لحالات الحرمان من التوظيف تعد كبيرة نسبياً ايضاً. تماشياً مع الاهمية النسبية للأبعاد المختلفة ، حدوث الاستهلاك او فقر الدخل هو الاكبر عندما يتم ترجيحه بموجب تقويمات الرفاهية الشخصية، بينما حدوث الابعاد الجغرافية اكثر اهمية عندما يتم ترجيحها بموجب ابعاد الرضا بالمعيشة.

ان كان لنا ان نستخدم ابعاد الحرمان الاوسع هذه، والتي تم ترجيحها بموجب اهميتها الواضحة في تحديد التقويمات الذاتية للرعاية الاجتماعية او الرضا بالمعيشة للأسرة، لغرض انشاء مؤشر متعدد الابعاد للحرمان ، فان معدلات السكان ستكون اعلى عند قياسها بحسب الفقر الاستهلاكي ، 25.57 في المائة ان تم استخدام مرجحات الفقر الشخصي وحالات الحرمان و 28.45 في المائة ان تم استخدام مرجحات وابعاد الرضا بالمعيشة .

في الختام ، تميزت المدة 2007 الى 2012 بمعدلات منخفضة من النمو الاستهلاكي للفرد نسبة الى الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي لكل فرد. كان النمو الاستهلاكي اسرع وكنتيجة لذلك ، كان التخفيف من الفقر اكبر في المناطق الريفية وفي المحافظات الـ14 خارج كردستان وبغداد. في واقع الحال، كان التخفيف من الفقر متركز برمته في التقسيم الجغرافي الاوسط وفي محافظات اخرى قليلة ، بينما ازداد الفقر

عن المستويات العالية اصلاً في الجنوب. شهد الاستهلاك نمواً اسرع هو الاخر بالنسبة لغير الفقراء اكثر من الفقراء. حجم العائلة وتركيبتها ، التعليم وقطاع العمل (بشكل عام) لمعيل الاسرة وموقع الاسرة كلها محددات قوية للاستهلاك والفقر. لكن الاسر المعتمدة على الزراعة والبناء هي ليست اقل احتمالاً في ان تكون فقيرة نسبة الى الاسر التي يكون معيلوها عاطلين عن العمل او خارج نطاق قوة العمل، بينما وظائف القطاع العام هي مرتبطة بشكل عام باحتمالية اقل من الفقر.

من خلال الاقرار ان للفقر عدة اوجه، نستخدم ايضاً مقاييس شخصية للرفاهية وللرعاية الاجتماعية لفهم العناصر المختلفة التي يضعها الشعب العراقي في حسبانه عند تقويم الرفاهية الخاصة به، وهي عناصر تتعدى الاستهلاك. هذه العناصر تشمل المخاوف بشأن العمل والدخل والتعليم والقدرة على تلبية الاحتياجات الاساسية وكذلك الاقتصاد المحلي والظروف الامنية. من خلال جمعها سوية تلقي هذه النتائج الضوء على اهمية وضع مجموعة من الاصلاحات واسعة النطاق في السياسة العامة لغرض معالجة حالات الحرمان متعددة الابعاد التي تواجه الاسر في العراق والتي تشكل كل من تصوراتهم عن الحاضر وطموحاتهم بشأن المستقبل.